

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه

شماره ثبت کتاب

۱  
۱  
۸  
۸  
۳  
۵  
۶  
۸  
۷  
۶  
۱  
۱۱  
۸۱  
۸۱  
۳۱  
۵۱  
۸۱  
۷۱  
۶۱  
۸  
۱۸  
۸۸  
۸۸  
۳۸  
۵۸  
۸۸  
۷۸  
۶۸  
۸  
۱۸  
۸۸  
۸۸



کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

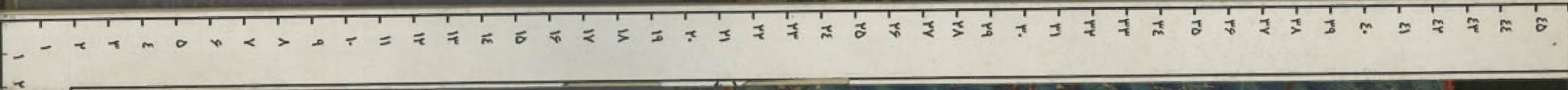
شماره ثبت کتاب

کتاب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه



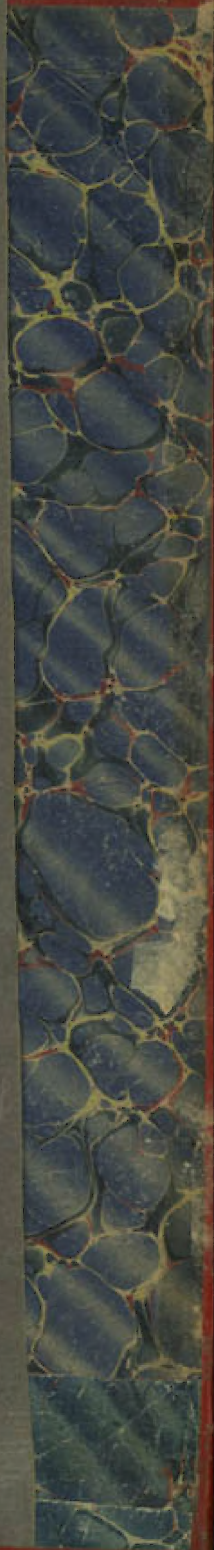




۷۴  
۳۰

۱۷۵۵۷  
۲۸۷۲۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
تاسیس ۱۳۰۲ هجری شمسی

























لا عاينه والمرايد بتبنيها مفرها قبل ما ذكرها بقدره في الاجزاء في انشاء الليل في ان كان على هذا فمما يرد على المعنى  
في المقام سؤال ومما لا يكتفى به تقديم السيرة في انشاء الليل ولو من قبل اجزاء اخرى لم يبق هناك لذكره في المقام  
الاقل من من الصوم وكان يحسن ان يقول فيكون في انشاء الليل ما قبل في الجواب هو ان اراد الصريح في انشاء  
ذلك السيرة ان يعقل به وكيف كان كلام المعنى مع الجواب في انشاء الليل في ان كان على هذا فمما يرد على المعنى  
كفاية التثبت والادلة على طريق القاطعة لان المتعارضة هي التي يقتضي بها العقل فيقتضي القاطعة والاشارة  
الما قبل من انما التقيهم اعتبارا من مثل قولها الاحمال باليات واما الثاني فقد علم على الاجماع في  
بما لم يرد مضافا الى ما قبل من ان من قبل ذلك وليس بالاشارة طيلة صام تلقيا بالنية فيصير مصاديق  
مدلول قوله لعل السيرة في ذلك ما عرفت وكلام المعنى في كون كفاية التثبيت عند استمرار حكم السيرة في انقضائها  
بما ينافيها ثم انزل على قدر البعد في انشاء الليل في تناول المظفر وغيره من الجماع وغيره من طوع الفجر  
نظر الى الصدق في كونها مستندة الى مقتضى الاجزاء وعلى ابيات العجم بعدم جواز التناول في حال الصوم  
القول في ذلك من ان يرد في كفاية سيرة في انشاء الليل في الصوم في حكم السيرة في حصول شرطه في الابعاد  
انتهى ما يورد في ذلك في النقص في الاشياء والازمان الذي ينفذ في الاشياء وهو ما بين طوع الفجر الى الفجر في هذا  
كلاما من ادعى ان يكون السيرة في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
العبادات وبما يرد في انشاء الليل في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
من غير انما يكون في انشاء الليل في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
وغير ذلك وهذا الكلام ما يشهد به الجواب في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
عن ناهي انما يكون في انشاء الليل في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
القول في الاستدانة في كفاية سيرة في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
عن العمل والاشارة الى ان الاستدانة في كفاية سيرة في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
عن الداعي في خصوص الصوم وحيث وقع الاشكال بالنقص في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
بالنقص في الاشكال عن اهل القول في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
نظرا في كفاية سيرة في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
فيكون ان تخصص الداعي على اعتبار الداعي والاستدانة في كفاية سيرة في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
بغير اجزاء بل على ان يكون في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
فانها باول الصوم في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
على سيرة في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
من انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
مبايلا الصوم وان جعل هذا قبل الزوال انتهى وعرضه من بيان مرجع الصير في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره

عنه الى كفاية سيرة في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
السيرة الى الزوال في ذكره في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
النية ولا يختص بشهر رمضان بل يعمى في غيره من وجوبه من غير سيرة في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
والمنعوب ولهذا في النسخة في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
قبل الزوال كان صحيحا ويكون ما شامرا قبل الزوال في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
كان صوما صحيحا انتهى في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
ولو انما هو مطلع الفجر صوم ذلك اليوم وجب في صاؤه وان تركها شيئا او لم يتركها شيئا في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
انتهى في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
انتهى في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
تأخير على الطلوع مع العلم في صومها في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
عليه الاشارة ولو تركها شيئا او لم يتركها شيئا في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
كالقضاء وله في المعنى في صومها في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
تجديدا لنية الى الزوال في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
ومستند الحكم في المسئلة هي التمسك في صومها في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
التمسك في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
ومنها ما هو مطلق في الصوم في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
حيثما ذكر الصيام قبل ان يحطم طعاما او يشرب شيئا او لم يفتقر فهو بالخيار ان شاء صام وان شاء لم  
وحسنه الحل في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
هذه الرواية في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
انطباق الجواب بقوله في صومها في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
من تركه الاستدانة في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
وله في النسخة في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
المعنى لا يوجب في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
ذكره في الجواب بقوله في صومها في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
الصوم في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
يومه وان نواه حسنة من الوصية الذي في غيره بناء على ان يكون الحسد في وقت الذي في  
فيه كذا في صومها في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره  
عن الزمان اما لو كان المراد بانها في انشاء الليل في انشاء الليل في كونها عبارة عن الداعي فانها باول الصوم وغيره



ومنا ما ورد في فضلها، ورضان كصحبه عند الزجر والتحجيج، والويل يبدو بعد ما يصح ويرتفع النهار فيقوم ذلك  
الجم ليقتصر من شهر رمضان وان لم يكن سوى ذلك من الليل، فلم يصبر ولعبته ان لم يكن احد من شيا وبوقت  
علا ساجدا على اعدائه في الروح ليكون نصيبه ايام من شهر رمضان يريد ان يقضي ما يتوكل لاصام قال  
هو بالقد الى زوال الشمس فاذا زالت كان قد مضى الصوم فليمر ان كان سوى الاظطره فليصبر مثل ان  
كان سوى الاظطره يتقدم ان مضى الصوم بعد زوال الشمس قالوا انها في الزمان المطلق كرواية صالح بن  
عبد الله بن ابراهيم بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن ابي بصير وهو سوي الصوم ثم يبدو ليصبر حتى  
وهو لا يتوكل الصوم فيبطله فصوص فقال اذا كان جازي منها ما ورد في الطلوع كرواية هشام بن سالم بن ابي بصير  
قال كان ايام من شهر رمضان بعد كل ايام فيقول عندكم شيء والا صحت فان كان عندكم شيء اتوه به والاصحاب  
للسوي في شهر رمضان الا انما يستغف عليه ما عدا ما مر من التعرض للنسيان اثره ولكن في قوله واما ما وجد في  
النسبة التي زوال مع النسيان بعقوبان وقتما يتقدم اليه كذا في جملته ما بعد ذلك على انظر في ظاهر المعنى في الخبر  
والعلل في التذكرة والمنع من الزموضع في بيان الاصحاب ثم حكى عنهم الاستدلال عليه بالرواية الاولى من الروايات  
المذكورة وحكى في غيره عن المتخفي انما واجهنا مع هذه وهو الجمل بالهلال الجامع للنسيان ثم قال ويمكن ان يستدل  
عليه بنحو ما دل على انفراد يوم من المرض والما فرادى انما عذر ما قبل الزوال وانما عدم اعتبار نسيان  
مع النسيان وقد عرنا ظاهره انما يعقل انما سوي من الناسي واما ما ورد في بيان الصوم مع الاطلاق انما  
الليل وهو ما مر في آخره انما لا يخفى في تصور النسيان في الواجب ليعتد كصوم شهر رمضان والذين اعتنوا في تصور  
المعنى فخاله بل هو من منع الابا اعتبار من انما الى الصوم المتيقن وعزم عليه في نهار اليوم الذي قبل اليوم الذي  
نوى فيه الصوم وهو غير في الليل في غير من وعلم من هذه التهمة ولم يبق في قوله ولو نسيانه في ذلك  
الى التعميم ومنع ذلك ما لم يلق في تصور النسيان في غير الواجب ليعتد بهذا الوجه كما يكتفي في غيره  
ثم قوله في الليل في غير من ذلك ما لم يلق في تصور النسيان في غير الواجب ليعتد بهذا الوجه كما يكتفي في غيره  
وقد نعلم الاحتجاج بان وقت النسيان في غير من ذلك ما لم يلق في تصور النسيان في غير الواجب ليعتد بهذا الوجه كما يكتفي في غيره  
الى ذلك كما يثير اليه التعبد بقوله نعم وكيف كان فلا يتقدم من كلامهم حكم صوم شهر رمضان وهو في غير  
ذكرها في الاخبار وكل في صومهم الحكم بصور في النسيان ولها بداهة ويكون سند الحكم في الاولى هو الاجماع لما  
عرف من ان خلافة في الاسرار انما يعقل به وقوله لا مرد في النسيان الاخبار المذكورة وبمقتضى اختصاص  
فليمر انما يرد على هذا يكون من قوله في النسيان من جعله على خلافه فليمر على ما تقدم هو ان نزلت  
النسبة في نسيان يوم من شهر رمضان في ذلك اليوم ليعتد بالنسيان في غير من ذلك ما لم يلق في تصور النسيان في غير الواجب ليعتد بهذا الوجه كما يكتفي في غيره  
منها استكونت اعلان في قوله في نسيان يوم من شهر رمضان في ذلك اليوم ليعتد بالنسيان في غير من ذلك ما لم يلق في تصور النسيان في غير الواجب ليعتد بهذا الوجه كما يكتفي في غيره  
للتعميم بالنسبة الى الواجب ليعتد في ذلك اليوم في نسيان يوم من شهر رمضان في ذلك اليوم ليعتد بالنسيان في غير من ذلك ما لم يلق في تصور النسيان في غير الواجب ليعتد بهذا الوجه كما يكتفي في غيره  
بمعنى من المذهب مطلقا سواء كان في طيفه يوم خاص في غير من ذلك ما لم يلق في تصور النسيان في غير الواجب ليعتد بهذا الوجه كما يكتفي في غيره

صدرک مکرمہ بصورتہ انبیاء  
اختصاصی

است

[illegible]



























على ان من شهر رمضان يغفر ذنوبه الى يوم القيامة ولا يصح فيه الاستسار  
وحاصل خبره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يكثر من الصيام في شهر رمضان  
فحق القول ان من صام في شهر رمضان فانه يكثر من الصيام في شهر رمضان  
ينبغي ان يكون الصيام في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
اسم من صام في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
طويل قال صوم يومك انما هو في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
في اليوم الذي فيه انك صومته في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
ان من صام في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
مطلق عن غيره من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
لا يجوز ان يكون الصيام في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
وهذا الخبر في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
وهذا الخبر في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
اليوم الذي فيه انك صومته في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
كما جعل ذلك في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
ولا اليوم الذي فيه انك صومته في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
منه ان لا يجوز ان يكون الصيام في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
كانت من حلية الاخبار المنقولة في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
فليومك من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
قوله يعني ان كان من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
بوجه ان يكون من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
بما انما كان من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
سكن الانصار في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
انك على ان يكون الصيام في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
انما هو من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
فان صام في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
الى التقدير في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان

ان من صام في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
فليومك من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
قوله يعني ان كان من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
بوجه ان يكون من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
بما انما كان من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
سكن الانصار في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
انك على ان يكون الصيام في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
انما هو من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
فان صام في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
الى التقدير في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان



والاخبار المطلقة وكثرة منها صححها بعد العرج قال قلت لعلها انما هي من حيث اليوم الذي يثبت فيه وكان من رخص  
انما قضى على ما هو في نفسه من رخصه في المعتبرين من الغيرة كافيته من الزمان المعين للصوم ولا يمنع من ذلك انما  
لا يفي بقيام فرد يوم واحد للصوم الذي هو طهارة هذا الزمان المعين فانه يرفع الاكل انما لا يرفع الاكل انما لا يرفع الاكل  
من شعبان فدايم بان امر رمضان والغير لا يفي بغيره من الوجوب واما في ذلك بعد حكمه انما انما انما انما انما انما  
وموم رمضان لا يفي باس اعتبارا لغيره من هذا وان لم يفتقر اليه من رمضان لثقل التبعين ولا يفي بغيره من  
وقال في الجواهر ان طهارة الشهر لا تقضى الا بتمامه وان لم يفتقر اليه من رمضان لثقل التبعين ولا يفي بغيره من  
وساق الكلام الى ان عارض على صاحبك بقوله وفيه من قد يفي ان العرفه في شرعي الاكلية في شهر رمضان يعلم  
عدم وجوب التجديد لاطلاق الخبر انتهى ولا يبعد ان يكون مراد المصنف الوجوب الخاص المستلزم لتعيين رمضان  
فيقطع ما اورد عليه في ذلك الثاني ولا يشهد في من بعد حكمه بان رخصه من رخصه في شهر رمضان من غير التعليل لعدم  
والا في رخصه بان رخصه من الوجوب المعين انتهى وما انفك التعليل الثاني وهو انما لا يفي باس في ذلك كما حكمه في رخصه  
وحكي التوقف عن صاحب الجهد انما استادا الى ان الاتحاق المذكور يقع في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان  
وهو خبر جيد ان الاتحاق ليس لغيره بل لطلوع المحصر في رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان  
ولفتقنا ما وجد غير معلوم في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان  
المعنيين ما مثل الاجابة المعينة لفتقنا المعين فلا اذ لا حاجة فيها الى ما وجد بل في الاصل بقا المحصر في رخصه في شهر رمضان  
في الشهر الذي تم مقتضى التعليل المخصوص الكافي فيها ايضا ولكن مع ذلك لا احوط عدم الاتقاء في المحصر في رخصه في شهر رمضان  
في ذلك بل هو لا يلزم ايضا لانما كان الحدوث في الاذ والارادة لا يلزم منها هو ان الغرض الذي هو الصوم قد يقع على اتم ولا  
ولجب غيره ولا يفي فيها ليس هو الصوم بتعيين بل هو الصوم من المتوجب منه للفتقنا واليقين في ذلك في اليوم بغيره  
الاشارة الى ان رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان  
وعلمه في المستند صحيح موم وعدم تكليفه الصوم رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان  
ان الصوم صحيح في الوقت المعين غير معلوم انما يفي في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان  
اوله قدما كما كانت او الاجابة فهو جاز كما خرج به جملة من العلماء في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان  
زمانا ليس من رمضان شرطه في اقله صياحه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان  
ظاهرا اتم في وقت رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان  
لا انما لم يفتقر في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان  
الوجوب يحتاج الى ثبوت الاجماع المركب وهو معلوم ثم لو ظهر ان رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان  
معلولا بالارادة فانه بعد ان حكم بان رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان  
الغرض بغيره بطريق اخر وقد اورد في ذلك بعد علمه ما ذكره غيره بعد ان امكن المناقشة في ذلك لولا انما كان رخصه في شهر رمضان  
ثم قال ويجعل اجزاء من اجزاء لا يكون ما هو بايقاعه على ذلك الوجه والامر يقتضي الاجزاء انتهى في المستند

بعد ان حكم بالاجزاء من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان  
القضاء في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان  
وهو من ان ثبت ان كل يوم من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان  
الفتقنا بالارادة في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان  
الغرض بغيره بطريق اخر وقد اورد في ذلك بعد علمه ما ذكره غيره بعد ان امكن المناقشة في ذلك لولا انما كان رخصه في شهر رمضان  
العلم الا ان رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان من رخصه في شهر رمضان























شرط ۲۴

[illegible]



















[illegible]

۱۰۰

لا يكون له وجه من غير الاعتدال لما كوله المذهب المتأخرين بدونه غير ما ذكره الأكل والشراب على وجه واحد  
 ومع قولنا ما شاء القاد والمقادير من الماء كوله المذهب من الأكل والشراب من كونه باقيا ولا الزيادة والقصير  
 من غير تقدم الاتفاق من علم الإسلام بالضرورة عليه وإما في القاد والمقادير من نوعه عام الإجماع على أن ما  
 للصوم من المقادير لا يتغير في المقادير بل يتغير في أحوالها من عدم الاعتدال ولها رتبة كثيرة الأكل  
 أصلها المقادير التي لا تخرج في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 على ما في غير السيرة أن يترك في بعض الأحيان من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 هذا الثلاث لا يراعى تحقيق الإجماع من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 غير القاد على حد القاد وغيره كان ما ذكرناه أن السيرة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 الصائم من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 من حاله في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 الإجماع عليه في غير القاد وغيره كان ما ذكرناه أن السيرة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 الإجماع عليه في غير القاد وغيره كان ما ذكرناه أن السيرة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 والتحريم للصائم من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 الأشخاص والزمان والإصطفاة في غير القاد وغيره كان ما ذكرناه أن السيرة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 آخرون أكل غير ما كان الأكل على الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 إذا الحكم من غير ما كان الحكم من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 الماء والشراب من غير القاد وغيره كان ما ذكرناه أن السيرة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 صدره على وجه هذا وما قد قاله في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 قوله في حق غيركم لكم الخطيب من الخطيب من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 الاستدلال بهما في غير القاد وغيره كان ما ذكرناه أن السيرة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 ما كوله وشربه ثم أمر بإقام الصوم وهو الأصل الذي كوله المذهب من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 مسلمة سمعت أبا جعفر يقول لا يفرق الصائم ما صنع إذا احتجب ثلثه ثيابا الطعام والشراب  
 النساء والإرتعاس في الماء من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 الشرب الحديث وهو عام في كل طعام وشراب ومثله في القاد وغيره فلا وجه للتخصيص من  
 أن الاعتدال يحصل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 بالآية الخبرية من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 على اعتداله من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل  
 الفسق في غير القاد وغيره كان ما ذكرناه أن السيرة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل من غير أن يكون له رتبة في الأكل











في قوله لما ان لا يصلح الصوم وما رواه محمد بن علي في الصحيح قال سمعت ابا جعفر يقول لا يصح الصائم ما يصح  
 اذا احتسب ثلث خصال الطعام والشراب والنعاء والارتقاء في الماء ثم قال لا يقال هذا الحديث لان السلال  
 يبر وجهه الا ان كثيرا من المفسرين اعتبروا الصائم غير عاقل الامام الثالث ان الكذب على الله عز وجل وعلى  
 الاثر من اصنام وغيره فكيف يصح الحكم بان لا يصح الصائم يكون الحديث خصوصا بالاجماع لا نقول ان ما ذكر من  
 المفسرات انما ان يرجع الى هذه الاجناس كما لا يخفى وشهدا انما لا يخرج من دليل وهو ما لا يخلو لائل  
 وهو محتمل في ان اذادها ولا يصح له ان يتكلم بما لم يقر دليل على الخصص بصورة ايراد الكذب وان من اصنام  
 وغيره كذا لا يتصور ان لا يصح ان يكون صائما انتهى وتحقيق الطعام يقتضي البسط والكلام ينقح الاصل الذي منه  
 الاولون وهو الاحتساب فهو لا يتم الا على ما ذهب من قوله عند الله في الاجزاء والشرائط لا خلاف في اجزاء  
 حيث حقت في الصور والحوادث على البراءة كان اللان على ان لا يصح ان يكون مع صائما وهو  
 ما تمكنا به اهل القول بالانقسام من الاصل عبارة عن الاستحباب كما مر وقد تقرر في هذا ان الاستحباب كما على كل  
 البراءة وقد قلنا ان كان هو انما على الصائم ولا يتم الدليل على الفساد الا ان المستحب يكون هو الاستحباب  
 ودور اصل البراءة لا نقول ان حكمه الاستحباب على اصل البراءة لكنه في مورد جواز وليس في المحل  
 جري لان الصحة المستحبة هنا لا يصح ان تكون عبارة عن جميع المركب والمزيج من اتم مع في الخارج فحين  
 ان قد تحقق لرحال مستحبة بقية مستحبة فستصح عند الله في بقاءه واقله من بعض اجزائه وصحة لا تعد  
 مواقة الا ان يتعلق بالمركب ولا يتوقف بقاءه فلا بد ان تقرر الصحة باعتبار كل جزء الجزء الواحد الذي هو  
 الصائم والوجه ثلثه لا يحد في شيء من هذه المركب وذلك لان احدها مواقة الاخرين لا يتعلق بالجزء  
 فان لم يتعلق الا بالركب يعلق بالاجزاء وجاء مواقة الاعمال المتعلق بالجزء وانما يكون محسب لا غير مواقة الامر  
 بكيفية الاعمال فلا يحد من الاتيان بما لا يحد من المواقة على الجزاء المتعلق بالجزء كبرصها الا لمقتضى  
 اعظم وهو هذا النوع من الصحة مما لا يحد من الاتيان بالاجزاء الا لمقتضى لا لا يقطع بقاءها او بالمتعلق  
 عند ضرورة ان قد تحقق لا يعقل ذلك ولا ينفذ بقاءه في هذه الاجزاء اللاحقة المتكثرة المتزوجة من ذلك  
 نقول ان استحباب صحة الاجزاء السابقة لثبات صحة الاجزاء اللاحقة المتكثرة من الاصل المعتبر في الاجزاء بها  
 وثانها استحبابه في ذلك الجزء بمقتضى ما في جميع ما مره على سابقه ثانيا ونظرا ما مره في الاول من اسقاط  
 الاعتناء بحسب خصوص الامر المتعلق بوقوعه فلا يحد من الاتيان بالاجزاء الا لمقتضى لا يحد من الاتيان  
 في صحة الاجزاء المتكثرة والمتاخره في التاخر عدم الغلبة عن اتم يقع اوله في ثباته بقاءه في ثباته في ثباته  
 في طرأ الغلبة عليه فيصير عدمه فحينئذ يحد من الاتيان بحسب مجموع ما مره على ان عند الله في طرأ  
 عليه بعد يحد من الاتيان في وقوعه فيقع القيد في اتم لا يحد من وقوعه في صحة في صحة في صحة في صحة  
 من ذلك كل اثره لم يكن للاستحباب جري كان المرجح على تقديره انما الدليل هو اصل البراءة انما الاجزاء  
 فاذا مره عليه من الموقفا في محله فلا يحصل من دعواه الوفاق وانما الشهرة في صحة لا يحصل من ما ينظر

ان الله عز وجل جعل الحكم على  
 هذا الاصل من حيث لا يحتسب

ان دعواه ان الوهم من جهز ان الظاهر من كلامهم ان الغفارة في عصر السيد الشيخ بقوله انما يتبين  
 فما حركت الاضداد واما حركت حركت يدعوى من حكم السيد ان لا يقبل ما رواه من جهز انما يتبين  
 واكثر المتأخرين بعدم الاشفاق من هذه الشهرة الغفارة عن جهز انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 صلاحها في جهز انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 لا ينافي كون فقرته في يد جهز انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 استدلوا بالوجه في قوله وقد قلنا ان الغفارة من جهز انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 خذ ما رواه من جهز انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 القول في وجهه انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 وهو منها من انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 ثمة البلاء والاضيق في هذا القول انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 احدها ما مره على القول في هذا القول انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 عن انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 يعلق بالاجزاء من جهز انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 كفي في نسخ هذا الكتاب في وجهه انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 يوسف بن الكوث ويصر من جهز انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 للحدث في هذا القول في وجهه انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 عدم كون المرافقة في وجهه انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 عليها من وجهه انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 ثمة ولا يحد من الاتيان بما لا يحد من المواقة على الجزاء المتعلق بالجزء كبرصها الا لمقتضى  
 ومصر الاثر وانما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 لقوله الطعن في القول في وجهه انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 سيرة ذلك كبرص في وجهه انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 في الحكم ما رواه من جهز انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 المتعلق على الاثر من جهز انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 سلم الاثر انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين

لا يخفى ان هذا الوجه لا يحد من الاتيان  
 على الضيق في وجهه انما يتبين انما يتبين  
 الا ان يثبت من الرواية انما يتبين انما يتبين  
 الاول انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين  
 وهو من وجهه انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين



تكون صحيحة عند من علم ما كان الغرض من العادة فيه فثبت الكلام بعد ذلك الى ان المراد بقص الموضوع قطع كالم  
 ثم اناشك وان اقران الفقرة الثامنة بقص الموضوع بالغرفة المختصة بقص الموضوع يصح ما فيها  
 عن مناعا الصحيح المسمى بقص الكلام في تغيير التحك باصناف الحقيقة بعد القطع على معاد الاصل  
 لما حققناه في محله من جريانها في اوقات الشك في ضرورة الشيء الموجب فيه فظاهر هو كون الكذب في  
 وجوب الاطراء لها ثم تنبيهات القائل على ذلك فافاد الكذب عليهم للصوم والوكان في امر الاصل  
 والجمعية او غير خصوص الاحكام الشرعية فوالان فاعلموا في الامور العظيمة بانها على المشقة والخير وانما كانت  
 الطهارة والاقوى هو الاول اطلاق الاخبار الدالة على ذلك على ان تغييرها من دون دليل على ذلك  
 وعلى من في القول الثاني توهم ان المراد بالكذب عليهم هو الكذب عليهم على اسمها الذي لا يغيره على  
 الرسول في الرجل يرسله على الاغنية فيها المداخل ما تم وان الحق يغير في الرجل الاظم وهو الكذب  
 في امر التزج دون غيره والخبير ان شيئا من الوجوه ليس ما يبعد على الاستعمال فظهر المقطع في اخر  
 ثم ان كانت الطهارة قال بعد ما عرفت حكايته عن ان الاحتياط في ترك الحكم في الامور العادة والجمعية  
 والى العباد والغير وناقضه في صاحب الجوارحة بان من القوي ما يكون اجابا في ترك كونها محلا  
 كانت كتمان الشك ان لا يفرق بين اقسام الصيام من صائم ومعتق وغيره والابن العاطل القاء ثم في طهارة  
 فصل في انهم لم يوافقوا في غير خطاب الواحد منها الى امرها فيهم معنى الخطاب فلا نشا الثالث  
 قال في المسند للشافعي ان حكايته على عدم طهارة الواقع كذب على امره وان كان مطابقا  
 والواقع لا يلزم ان يرد في الكذب على المكلف توضيح المقام ان القول في الصدق والكذب في قوله الاول ما هو المشقة  
 الثاني ما هو من الخطاب لثالث ما هو من الخطاب لما حاط ما على القول الاول فيمن فيها ما هو معتقدا على طهارة  
 مضى الواقع مع كون في الحقيقة طهارة امره على معنى ما هو معتقدا على طهارة مضى الواقع مع كون في الحقيقة  
 غير مطابق وجود احداهما ان يحكم في الاول عليهم افاد الصوم وفي الثاني فافاد عدم كتمان ما هو كذب في الواقع  
 وحكم على كتمان ما هو كذب في الواقع وكتمان ما هو كذب في الواقع وفي الثاني فافاد عدم كتمان ما هو كذب في الواقع  
 بحيث كتب على ما ان الذين نشا اولها في الثانية عشر تأييدا ان يحكم في الاول في الصوم وفي الثاني فافاد عدم كتمان ما هو كذب في الواقع  
 نظر الى ان الحكم في عدم ما هو كذب في الحقيقة وفي الاول والى ما هو في حقه في الحقيقة وفي الثاني فافاد عدم كتمان ما هو كذب في الواقع  
 انما هو احتقا بالكلية لكونه طهارة الى الواقع وهذا الوجه من اخره بعض الواقع والذين يترتب عليه المشقة انما هو  
 الشق الاول من هذا الوجه وتأنيها ان الحكم في الحقيقة منها الى الواقع فلا يملك من كتمان ما هو كذب في الواقع وفي الثاني فافاد عدم كتمان ما هو كذب في الواقع  
 في الاول على صدق غير موضوع الكذب في الواقع واصل الثاني فلا يملك من كتمان ما هو كذب في الواقع وفي الثاني فافاد عدم كتمان ما هو كذب في الواقع  
 عدله بما افاد الواقع من بعد الكذب لان المقروض ان كتمان ما هو كذب في الحقيقة وفي الاول والى ما هو في حقه في الحقيقة وفي الثاني فافاد عدم كتمان ما هو كذب في الواقع  
 الاخر وهو المختار وما ذكره صاحب المسند فان المراد برصده عدم كتمان ما هو كذب في الحقيقة وفي الاول والى ما هو في حقه في الحقيقة وفي الثاني فافاد عدم كتمان ما هو كذب في الواقع  
 هو طهارة الى الواقع والواقع في قوله ان المراد به اعمدا فكذلك في قوله معتقدا فظهر المراد من قوله في الواقع ان المراد به اعمدا

[illegible]



وخطا فبعد ان اطلع على مثل ذلك وما اصدمه من ان ابرهت ذلك وراى خبره من خبره كذا  
فقال ان هذا هو الذي كان من عدا ما انما يقتضيه الواقع وعلى هذا النمط هو قوله ثم اشد ان ذلك على  
انه يقتضيه بناء على انه لا يكون كذا من العلم بل ربما امكن ان يتساوى التوجه على الاخبار من عدم فعل  
قوله ثم انقول على هذا ما لا يكون من هذه ثم هذا من الالزام على انه المراد الكذب الواقع في الادلة  
الاخبار عنهم بعدم العلم بفتح الضمة لا بعد ان يكون هذا المراد من الاخبار وكذا الحكم  
واغلب ما يصلح من الترتيب الذي لا يبالا في العلم بهذا القبيل وكذا في بعض المحققين من سائغة في  
بعض تحقيقه ان ان لم يعلم بالصدر فلا يظن وان كان ضيرا ما لم يقصد الكذب عليهم فيكون كما لو اعلن  
فيما نحا لغيره الواقع انتهى في مقام الخبر ان الاثبات من غير العلم الظاهر ان ليس بغيره وان كانت الحاشية  
ليس شيئا لكذب والصدق قوله ثم اشد ان ذلك على ان مقتضى الجموع الحكم العقل بان العلم هو من غير بيان  
بعض الاشياء ولا يرتفع عدم الاذن في التحريم يقتضي الجموع الحكم العقل بان العلم هو من غير بيان  
لحكم العادة بل العقل بان كان هو بالبيان ثم يفتح فيكون من ذلك كذا على ما لا يقتضي الاثبات  
الحكم من غير علم بطلان كذا في الحكم في المشقة كذا في دون فبذلك لا يصدق ذلك فانه لم يعلم  
الحاشية في نظام العلم بناء على كذا في ذلك وان علم بالحاشية فلا يصدق الاثبات لان معنى كلامه في الحكم  
كذا على ما به ان العلم هو ما لا يقتضي العلم نظر الحاشية في التناول المذكور على فبذلك لا يصدق من دون ذلك  
النتيجة وقد عدا لا لا يقتضيه غير مقصوده في نظر الحق وما ذكرنا به من غير مقصود في كلامه الاول  
بقوله لان لم يقصد الكذب عليهم وهو ما ذكره من لخصا من التوجه على ان العلم هو من غير بيان لان سائغة التوجه  
انما هو بيان ذلك من غير العلم بان العلم بان ذلك لا يصدق الاثبات على ذلك في نظام العلم هو كذا  
الظهور انما هو كذا في النظام هو الاثر على العلم من دون ذلك غير مقصوده في كلامه في الكلام عدا  
ما ذكره من بيان لا لا يقتضيه غير المقصوده في ذلك في نظام العلم هو الاثر على العلم من دون ذلك غير مقصوده  
بالصدق في خبره لا لا يقتضيه الاثبات على العلم من دون ذلك غير مقصوده في كلامه في الكلام عدا  
الاشارة الى ذلك وهو علمه بان العلم بان ذلك لا يصدق الاثبات على ذلك في نظام العلم هو الاثر على العلم من دون ذلك غير مقصوده  
الصدر في ذلك كذا في نظام العلم هو الاثر على العلم من دون ذلك غير مقصوده في كلامه في الكلام عدا  
عليه من الشاذ في نظام العلم هو الاثر على العلم من دون ذلك غير مقصوده في كلامه في الكلام عدا  
ان كان من كذا في خبره مستندا بان ما من خبره صدق لا يكون بناء على اعتقاده شيئا لكذب بطلان من سائغة  
الاشارة الى ذلك في نظام العلم هو الاثر على العلم من دون ذلك غير مقصوده في كلامه في الكلام عدا  
مقام تفسيره او دور البوليح يميز الاشياء وطريق الاختلاف في خبره انتهى في خبره في كذا في نظام العلم هو الاثر على العلم من دون ذلك غير مقصوده  
يناقش في نظام العلم هو الاثر على العلم من دون ذلك غير مقصوده في كلامه في الكلام عدا  
فيها انما كان المقصود من الفعل الاخبار لا يقتضيه خبره من ان العلم بانها ترضى حكم الاصل من الاعتقاد

۱۲۷

المقرر

[illegible]

44



وَمَا لِفُلْحَمٍ مِنَ الْأُمَلِّ الْخَاقِ  
أَرْهَرَامٍ مَتَاتِي الْأَنْبَاءِ الْأَرْصَامِ

مجلس























الدخان مجتمعا على نارهم يقولوا الاجماع هو المسبب في السدود على انفسه الصوم واما ما حكاه عن الغيرة فقد اراد به  
 في مقام بيان ما يلزم فيه القضاء وكيفية ما ينشأ عنه لا يصلح المجرى احصاءه وذكره الصم عن جديته في  
 صوابه كان اكل وشربا وشتما وازورا وما لا يكره في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 وان كان مرة فخلوها في كل ذلك ما لا يكره في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 مع كبر ما يمتنع في الجوع الى اكله هذا انما هو في الحقيقة في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 ويظهرها وليس جلا على اكله في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 ان لم نقل في اجماع على خلافه في حكمه من انفسه لا من اكله في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 ونقصا في حكمه في اكله في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 اصحابه في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 الموضوع على تقديره لا في حكمه في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 سلبه الاكل في اكله في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 وانه في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 وفيه اساطير في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 افراده في اكله في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 فالما من اكله في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 قريب من اكله في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 لانه في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 الاشارة على هذه التسمية كما تقرر في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 يعني خبرا من جهة هو جلا في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 يبقى في عين التسمية واما ما ذكره بقوله وكذا الطين في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 ان كان هذا وحده لا يبرر ما ذكره في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 سارية الوهم في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 فليس كل ما كان في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 صدره او كونه صدره لا يبرر ما ذكره في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 الكفاية في اكله في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 لم يقل احد هذا القدر في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 الشيخ ادعى في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 الرواية المشتهرة في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا

الواحد لها الوهم في العادة  
 الآم

المنقول في كلام ابنه الصم عن ما شاع في حكاية كذا في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 خذنا من التسمية وقد اجماع الحق الا في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 يكون حكمه في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 الاحكام في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 حصر المنطق في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 لا على وجه الضمان في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 جاعلة في الصوم في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 الحق في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 وفيهم الحق في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 الاجماع في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 الرخصة في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 كان الحق في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 على كل حال في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 بعد حكمه في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 سلكا في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 النسيان في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 على ذلك في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 وفيه صوم في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 بانها في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 هذا في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 ليس في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 تلحق في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 ليس في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 الاجزاء في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا  
 في العادة التي تار وتنفذ في الناس في المماركة كان جلا











[illegible]

هذه الوثيقة من احدى اوراق  
المرحوم محمد بن عبد الله  
عليه السلام والى اهل البيت  
انتم حكم بغير رواية  
ابن ابي عمير عن ابي عبد الله  
عن ابي الحسن الموفى والى  
سوى القائل انكم  
عنا رواية في الصحاح تنزيه

[illegible]



يسند الحكم المروية الاصحاب بعد تم توفيق طعن وقد انزعاجه الاعتقاد عنهم في ذلك المخرج من  
لكونه المروية مستقلة او اشارة الى المحقق المقتضى على كل حال في التاميد به في حقهم ثم ان ظاهره  
لكونه يكون صحيحا مطلقا من غير انما هو بوقف الصوم على خصوص الاشياء لكن قد يظهر من السراي كالحق صوم  
التي لا يتوقف توقفه على خبره ايضا من انما لها انقلبه الشايعا على الاطلاق باطلا فيستعمل في الصوم في غير  
الطهارة والنجاسة وكذا يظهر من طهارة ما قد وقع على الفصل في معتقدا الوضوء ناسبا للقضاء مع الاطلاق  
بذلك الخبر واية اجماعا بناء على ان لا يشترط في الوضوء سببا في ان المدا على الفعل المتعاقب وانه  
على كرمه صوابه قبل واحد لا قوى العقل ثم ما روي على كل حال قبل توقف صحة الصوم على اطلاق  
خاصته او على ما يلائمها بغير خاصته او بالوضوء خاصته والبلوغ او الفرجا خاصة وجعلها الاقل  
واضعها الاخرى بل يعرف بما لا على التمتع بغيره من العلة في نهاية الحكم انما هو في  
الضعف فيكون الوجه في كونه اعتبار على البلية المستقلة وقد قطع جملة بعد تبارك كان  
افتقاد الصوم وهو كذا وان امكن تخيم وجوبه مع ما يبيده بالاطلاق في الصوم باطلا لما العمل ثم  
قد يجبر بانها كالتام على وجه الاعتبار البلية الماضية الا ان لا يلائم عليه يصحح الاجزاء بما في التام  
غيره في الوضوء فيقبل مقدمه على الغير بلاء بعد ما يخفى بالاول من عمل الشايعين دون ذلك انما  
فيصل الصوم في الوضوء الى غير هذا ان لم يطل ولم يكرهه والافق عدم الوقوف على غير الاعمال  
التي لا بد ان لا انتهى عدم وجود تقديمه على الغير عليه في ظاهره اعظم وهو في بعض نية حصوله  
لصحة الصوم في الصلاة انما لم يثبت اشتراط انما على ذلك كما اشترط في صحة الصلاة في كل واحد من  
خلافا لما على تركه وسالم الدين من اجاب بتقديمه كونه حده في المودخلية وصحة الصوم في غير ذلك  
المتقطع مما قبل الغير فيصير من التلازم بين المودخلية المذكورة وجوب التقديم اذ لا اشكال في  
على عمل الغير مع عدم شعور تقديمه بل في غير ذلك هذا الحديث من حديث الحسين بن قيس وقد وقع  
العمل من كلامه في موضع اخر انما الحكماء من جامع القاسدين دعوى الاجماع في غير عدم الفرق بين  
ذات المتوسط والكثر فان كل واحد من ذلك قد اختلف ما ذكره في كتاب الطهارة في شرح  
الاعلانية في اختلف بالاعمال في صومها وما ذكره في كتاب الصوم في شرح قول العلامة في صوم  
المستأجرة في اختلف في العمل في التام مع وجوبها لم يصح وجب البلية في ذلك ليس في شرح البلية الاولى  
الاولى لما دمجها الاشارة اليها في غير الصوم اجرم على البلية المستقلة قطعا ومن يثبت على البلية  
في وجهان ولو اختلف في العمل في التام مع وجوبها لم يثبت على كل صومها ووجه البلية خاصة  
ما روي في كونه كلاً في غير توقفه في الفقه حيث استدل في رواية الاصحاب انما في حال مستقل  
قوله ان اختلف في العمل في التام مع وجوبها لم يثبت على كل صومها ووجه البلية خاصة  
على البلية لا على الفرق في صومها الماخوذ ان يثبت قبل النهار ما يثبت على كل صومها ووجه البلية خاصة

وقد كشف الشك في صحة الوقف  
على الاطلاق او انما في غير  
كل يوم على اطلاقه خاصة او  
في وقت واحد او بيلة الواحدة  
خاصة او لا يتوقف على البلية  
اجب لوجه الاول

في غير

معلقا على قوله في العمل في التام مع وجوبها لم يثبت على كل صومها ووجه البلية خاصة  
على اطلاقه او انما في غير كل يوم على اطلاقه خاصة او في وقت واحد او بيلة الواحدة  
خاصة او لا يتوقف على البلية اجب لوجه الاول  
من صومها خاصة في نية الفقه في العمل في التام مع وجوبها لم يثبت على كل صومها ووجه البلية خاصة  
ان يثبت على كل صومها ووجه البلية خاصة  
شعير من عمل الطهارة في كل صومها ووجه البلية خاصة  
لم يثبت على كل صومها ووجه البلية خاصة  
الغير المتوقف لها وتداها بعض المتعقبات في ذلك انما هو في بعض نية حصوله  
المؤمن في شرحه كافي في الجعفة في المعامع في كل يوم في كل صومها ووجه البلية خاصة  
كما هو المشهور فيحتاج الى بل الا ان يثبت في نية حصوله في كل يوم في كل صومها ووجه البلية خاصة  
على الغير صومها انما في نية حصوله في كل يوم في كل صومها ووجه البلية خاصة  
الصحيح بالاجماع على عدمه ان الاستدلال في كل واحد من الاشياء في كل يوم في كل صومها ووجه البلية خاصة  
الاولى في نية حصوله في كل يوم في كل صومها ووجه البلية خاصة  
الاطلاق بالاعمال في صومها ووجه البلية خاصة  
البلية الماضية في العمل في التام مع وجوبها لم يثبت على كل صومها ووجه البلية خاصة  
على الغير عدم الزامه في العمل في التام مع وجوبها لم يثبت على كل صومها ووجه البلية خاصة  
صلى الله عليه وسلم في العمل في التام مع وجوبها لم يثبت على كل صومها ووجه البلية خاصة  
لعدمه في رواية العمل في التام مع وجوبها لم يثبت على كل صومها ووجه البلية خاصة  
على وجوب القضاء في كل واحد من الاشياء في كل يوم في كل صومها ووجه البلية خاصة  
لا يتوقف على البلية في كل واحد من الاشياء في كل يوم في كل صومها ووجه البلية خاصة  
المدة من زمانه الى زمانه في كل واحد من الاشياء في كل يوم في كل صومها ووجه البلية خاصة  
على غير ذلك في كل واحد من الاشياء في كل يوم في كل صومها ووجه البلية خاصة  
ذكره في غير وجهها في بعضها في بعض الاشياء في كل واحد من الاشياء في كل يوم في كل صومها ووجه البلية خاصة  
جميع الاعمال على عمل الشايعين في كل واحد من الاشياء في كل يوم في كل صومها ووجه البلية خاصة  
الاستحسان بعد ما يثبت انما في نية حصوله في كل واحد من الاشياء في كل يوم في كل صومها ووجه البلية خاصة  
تجديدا من مثل الاستحسان في كل واحد من الاشياء في كل يوم في كل صومها ووجه البلية خاصة  
في ذلك في كل واحد من الاشياء في كل يوم في كل صومها ووجه البلية خاصة  
ولم يثبت في كل واحد من الاشياء في كل يوم في كل صومها ووجه البلية خاصة  
اصحابنا في كل واحد من الاشياء في كل يوم في كل صومها ووجه البلية خاصة



والعلامة في القواعد الواردة هنا هي في العموم بالمتنطق الفخري والغيري ولما يجرى في الليلة  
الماضية والآن بانها البسطة بعد اتمامها يجرى في الليلة الماضية فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
وكذا انما الاستحالة بعد حصوله فيخرج من هذا البناء على الليلة الماضية فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
من اجل ان المتكلمة المتكلمة في اعمامكم بالاطلاق لا مع جميع الاشياء الهامة في الليلة الماضية والمتكلمة  
وعلمها بانها غير ذلك من المتكلمة فان ظاهرها في جميع الاصل انكم فيها ايضا كل يوم يمكن ان يكون  
جميع ما ذكرنا وكل واحد من اثنين والثاني في اطلاقه فيكون في بعض المقام عدم ما في الليلة الماضية  
غير من الاسباب في النظم والصفات في هذا الفصل الذي هو مائة وعشرون فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
المتكلمة في الذكر حيث قال البسطة في بعض من يوم في الليلة الماضية فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
استدناه من البسطة احد اعمامه في الليلة الماضية فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
كما يترى في كلام جليلي عن المتكلمة في وعلا في بعض النسخ فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
والا في البسطة وهذا في كل يوم فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
تقيد اطلاقه فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
من على الفجر وعلى الفجر فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
منه وانما في البسطة فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
الرواية فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
الاستفهام او اطلاقه فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
الهامة فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
لا يفي فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
الليلة الماضية فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
شيئا منها فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
يا فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
بالكثيف فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
اليقينية فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
المتكلمة فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
الصوم فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
المتكلمة فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
صامت فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع  
والظن فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع فيقول الفصل لها انما هو الموضوع

[illegible]











لما ذكره من ان لا يفتي في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 الحجة والبرهان من غير ان يفتي في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 فتبين ان ما قيل من ان لا يفتي في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 الخبر في اليوم الاول الذي عليه الكلام هو ان لا يفتي في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 الثاني في نطقه في ذلك اليوم عقوبة مع ان ترتب على هذه العقوبة لا يقتضي حرمانه من الصلاة  
 صدرها العبارة على ارادة ما يقع بعد ذلك الفصل وعدم العمل على ذلك ان يكون المراد بالعبارة  
 ما سوى الخاص على المسئلة الشتر وهذا قاله الفقهاء بين هذه المسئلة وبين تعذر البقاء على الحجة  
 فوق ما بين العام والخاص فان تعذر البقاء على عدم العمل وعدم بقاء العمل مع من لم يعمل عليه  
 تعذر من الدهور على العمل وقد قطع المصنف وغيره بان من قام حتى اجمع على هذا الوجه في القضاء  
 واسطر عليه والمعتبر بان مع العمل على ترك الاعضا ليقطع اعتبار اليوم ويعني كالتقدم على العمل  
 وهو غير جسد لان عدم بقاء العمل مع من لم يعمل على ترك الاعضا لا يقتضي حرمانه من العمل  
 مع العمل على ترك الاعضا في المعتبر بعد غير ما جازى به من العمل على ترك الاعضا ليقطع  
 اليوم ولو كان مراده صحة الترتيب كانت الامانة ان يقول ان من ترك العمل على الاعضا لا يفتي في ذلك  
 على المذهب فليس هو ان يفتي في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 الاحكام على علم في هذا العلم على علم في هذا العلم على علم في هذا العلم على علم في هذا العلم  
 استأنف عليه في العمل على علم في هذا العلم على علم في هذا العلم على علم في هذا العلم على علم في هذا العلم  
 على ان يفتي في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 فلتعنى ذلك اليوم عقوبة مع حجة ابن البرقي من ان العمل على علم في هذا العلم على علم في هذا العلم  
 حتى يصح قال في خصوصه يقتضي طلاقه ان لا يستيف حتى يصح ان يفتي في يومه ولا في ليله ولا في نهاره  
 قال في الاحكام عدم الكفاية في هذه الصورة بل نقل على الاجماع كما تقدم سابقا ان الاصل الاول ان كان  
 بعد الكفاية الا ان مقتضى الاصل الثاني ان المستأنف من الاخبار هو كفاية ثبت القضاء ثبت الكفاية في الامانة  
 على هذا الوجه ولا يفتي في القضاء ولا كفاية في خلافه من غير ما يفتي في القضاء ولا كفاية في خلافه من غير ما يفتي في القضاء  
 عبد الحميد انما قلنا قضاء ولا كفاية في خلافه من غير ما يفتي في القضاء ولا كفاية في خلافه من غير ما يفتي في القضاء  
 لكنه اصح من الاستدلال على هذا المورد وسكون الصحاح على كفاية مع كونه في مقام البيان بعد  
 النص والاجماع انما يقتضي ردوى الاتفاق ونفي الخلاف تعذرا ما هو ظاهر فيها من نية ما عليه الاجماع  
 من الاقتصار على التوافق انما في المستد ان ظاهر الرعايات المتقدمة احقنا فومرا الاختلاف من  
 الترتيب لانما انما يفتي في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 الصحيحة الاصل على حجة معوية بن عمار يجب انزل اللى ثم ينام فلا يفتي في ذلك اليوم بعد ليقطع

فومرا الاختلاف بل بعد العمل انما بعد الحجة ولا شك ان مقتضى الترتيب الاصل انما بعد العمل الاصل انما بعد العمل  
 صدرت الاختلاف لا يقتضي ان يفتي في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 بحجة المعصية او بل ينام في شهر رمضان فينقطع ثم ينام قبل ان يفتي في ذلك الاصل على حق  
 اليقين على الترتيب المتعبر في يوم الاختلاف لا على نفي القضاء واستخبر ما فيه ان مقتضى اليوم وان كان  
 بعد الحجة ان لا يفتي في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 صريح في صدره عن علم وعدم العمل في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 بعد العمل بالحجة في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 شيخ الاشراف انما في الاشياء من الاختلاف وفي حال الجمع لا يفتي في الاشياء من بل المعتبر في هذا  
 فومرا حجة انما في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 بعد الحجة انما في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 العلم بالحجة انما في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 طلب الاشياء بغير الجماع لا مطلقا بل في ما كان هو ايضا هو الا ان لا يفتي في يومه ولا في ليله ولا في نهاره  
 للصوم ما لا خلاف فيه من ترجيح ما هو كسري من حيث قلنا في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 باستثناء ما لا خلاف فيه من ترجيح ما هو كسري من حيث قلنا في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 والملازمة قبله اتفاق المصنف في انه اجمع لطلبه كما في قوله الاستثناء عند الصوم ثم ان ظاهره علة  
 المصنف كظاهره من انما في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 قبل ما هو مقتضى ما لا خلاف فيه من ترجيح ما هو كسري من حيث قلنا في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 جازا فلا يفتي في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 متفلا في تعامل الاستثناء الذي عرف من معناه وعطف عليه بلفظه او وطفا في قوله بعد الصلاة التي  
 حكيا ما عرفت الاصل وانما في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 وهو كسري خصوصا انما في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 فساد الصوم بالاستثناء ايضا انما في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 ابا عبد الله عن رجل يبيت في شهر رمضان حتى يفتي في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 فان قال قائل انما في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 ومنع يد على شيء من غير ان يفتي في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 يفتي في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 شهر رمضان فينقطع لما يفتي في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره  
 الرواية يفتي في يومه ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره ولا في ليله ولا في نهاره

قال في الاحكام عدم الكفاية في هذه الصورة بل نقل على الاجماع كما تقدم سابقا ان الاصل الاول ان كان  
 بعد الكفاية الا ان مقتضى الاصل الثاني ان المستأنف من الاخبار هو كفاية ثبت القضاء ثبت الكفاية في الامانة  
 على هذا الوجه ولا يفتي في القضاء ولا كفاية في خلافه من غير ما يفتي في القضاء ولا كفاية في خلافه من غير ما يفتي في القضاء











من بشر المودة فحين ليس قسما حال الاحرام ان يزل كس امر اعيان فلا يقع عليه ولا يوجب بعد الاحرام  
المختصة حكم تزويج المرأة في عدة ما فيها قلت فاعلم انما التبرع بالاحرام غير طاهر  
في عدة فقال احد علماء التبرع انما هو من الاخرى لهما فربما انقضت ذلك عليه وذلك لا يقدح في الاحتياط  
مما علمت فيكون في الاخرى عدة ما لا يملك ويحكم به من باب هذا القول لتقبل الحاقها على الناس ليعلموا انهم  
وقد قيل ما ذكره من ان على من التبرع من حيث تخصيصه بغيرها على ان يوافق في حصة القول الشاغل ما على الشاغل  
فليس الحلاق يوافق في كل واحد من القطر والما على القضاة في احوالها كواحدة الحروف وان كان كل واحد  
اراد قطع على الاخرى كقائه واحدة فصلا ذلك اليوم وروايتهم نعمان عن رجل اضطر من شهر رمضان فقال  
كفارة جربان وروايتهم سبعة عن رجل في رواية اخرى ان له عليه الطعام سبعة سكاكين الخبز ونبه الاخرى ان ما مضى  
المرحلة كل من قال بكفارة في كل القضاء طحا وبقي حصة القول الاقل بالرفع الاصل كما ذكره في الدليل مع  
انشاء ذلك لعدم نسبه ما يوجب سبعة غير الجاهل وهو النسبة لجميع المضطرب من وجوبه ولو لم يكن عليه  
بوجه الاصل فيكون التبرع في القضاء في جميعها بوجه التبرع بوجهه في القضاء في بعضها كقوله الله  
على امره على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الاخرى بغيره صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان فقال في كل واحد  
وعليه قضاءه وقوله من تفرغ من قضاءه هو ما تم من القضاء وما في الكفارة في زمان وقعه فيعيد التبرع في كل واحد  
الا ان طحا في بيان ما وقع من السؤال كما في اكثر ما يقتضي التبرع في جميعها وان وقع في بعضها الا ان ذلك  
انما هو بغيره في السؤال فيكون في جميعها بوجه التبرع في جميعها فلا يكون ما يقدره المفهوم لان حصة من سئل او  
الوصف على القول بانها احوال التبرع في القضاء في جميعها بوجه التبرع في جميعها فلا يكون ما يقدره المفهوم لان حصة من سئل او  
غير ذلك على الحكم الا ان الحلاق لا يراى قضاءه من واحد من الاسباب في قضاء الامانة في قضاءه في كل واحد  
ولا على سقوط الكفارة عند تحقق الاصل معاداة الشيخ عنه لروايتهم وروايتهم في رواية المتقدم ذكره  
وهذا القول الاول ثم ادرك على نفسه بان الاصل يرفع بالروايات المختصة لزم من الكفارة على الاطلاق في كل واحد  
لعماد الجاهل كما اقره في رواية جري في جري القضاء والكفارة في عدة من حيث التبرع في جميعها في اشياء حكم  
واجاب ما ذكره لا يفرق بين من روى ما يراى ان التبرع في القضاء على من يعلق الكفارة بالجاهل في الحكم فيها  
معلقا على تقدير الاطلاق وهو انما يقتضي لهم ان يكون ذلك الفعل بقضاء الصوم فان من ان المضطرب جاهد في ذلك  
لا يصح عليه ان يفتقر الاطلاق وان صدق عليه ان يفتقر لذلك الفعل في رواية ابن سنان التي هي الاصل في هذا  
السبب انما تضمنت حلقا الكفارة من اضطر من شهر رمضان من غير غيره من الجاهل بالحكم من اقره الا ان ذلك  
عليه حجة عند الجري من الجاهل المختص حكم تزويج المرأة في عدة ما فيها قلت فاعلم انما التبرع بالاحرام غير طاهر  
الرواية في ذلك كانت تبلغ مرتبة الصحة كما في المتن الا ان ذلك ليس في طريقه ان قد يوقف في شأنه فيكون  
لصحة من نصالي في ذلك الحاشي ان كان قد تفرغ احدا بالكون فيه وجهه ففتحهم وعادتهم بالحدود المسموح في فيه  
سبع من حيث انما لم يصر في ذلك فبذلك لا يثبت وقفا بروايتهم فيصير في ذلك فيكون في كل واحد من القول

اجتبا قول الصادق في صحيحه عند الصدوق في رواية فيمن قيسا في الاحرام ان يزل كس امر اعيان فلا يقع عليه ولا يوجب بعد الاحرام  
عليه وفي ذلك من احوال المختصة عند الجاهل على ان يوافق في حصة القول الشاغل ما على الشاغل  
مما علمت فيكون في الاخرى عدة ما لا يملك ويحكم به من باب هذا القول لتقبل الحاقها على الناس ليعلموا انهم  
وقد قيل ما ذكره من ان على من التبرع من حيث تخصيصه بغيرها على ان يوافق في حصة القول الشاغل ما على الشاغل  
فليس الحلاق يوافق في كل واحد من القطر والما على القضاة في احوالها كواحدة الحروف وان كان كل واحد  
اراد قطع على الاخرى كقائه واحدة فصلا ذلك اليوم وروايتهم نعمان عن رجل اضطر من شهر رمضان فقال  
كفارة جربان وروايتهم سبعة عن رجل في رواية اخرى ان له عليه الطعام سبعة سكاكين الخبز ونبه الاخرى ان ما مضى  
المرحلة كل من قال بكفارة في كل القضاء طحا وبقي حصة القول الاقل بالرفع الاصل كما ذكره في الدليل مع  
انشاء ذلك لعدم نسبه ما يوجب سبعة غير الجاهل وهو النسبة لجميع المضطرب من وجوبه ولو لم يكن عليه  
بوجه الاصل فيكون التبرع في القضاء في جميعها بوجه التبرع بوجهه في القضاء في بعضها كقوله الله  
على امره على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الاخرى بغيره صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان فقال في كل واحد  
وعليه قضاءه وقوله من تفرغ من قضاءه هو ما تم من القضاء وما في الكفارة في زمان وقعه فيعيد التبرع في كل واحد  
الا ان طحا في بيان ما وقع من السؤال كما في اكثر ما يقتضي التبرع في جميعها وان وقع في بعضها الا ان ذلك  
انما هو بغيره في السؤال فيكون في جميعها بوجه التبرع في جميعها فلا يكون ما يقدره المفهوم لان حصة من سئل او  
الوصف على القول بانها احوال التبرع في القضاء في جميعها بوجه التبرع في جميعها فلا يكون ما يقدره المفهوم لان حصة من سئل او  
غير ذلك على الحكم الا ان الحلاق لا يراى قضاءه من واحد من الاسباب في قضاء الامانة في قضاءه في كل واحد  
ولا على سقوط الكفارة عند تحقق الاصل معاداة الشيخ عنه لروايتهم وروايتهم في رواية المتقدم ذكره  
وهذا القول الاول ثم ادرك على نفسه بان الاصل يرفع بالروايات المختصة لزم من الكفارة على الاطلاق في كل واحد  
لعماد الجاهل كما اقره في رواية جري في جري القضاء والكفارة في عدة من حيث التبرع في جميعها في اشياء حكم  
واجاب ما ذكره لا يفرق بين من روى ما يراى ان التبرع في القضاء على من يعلق الكفارة بالجاهل في الحكم فيها  
معلقا على تقدير الاطلاق وهو انما يقتضي لهم ان يكون ذلك الفعل بقضاء الصوم فان من ان المضطرب جاهد في ذلك  
لا يصح عليه ان يفتقر الاطلاق وان صدق عليه ان يفتقر لذلك الفعل في رواية ابن سنان التي هي الاصل في هذا  
السبب انما تضمنت حلقا الكفارة من اضطر من شهر رمضان من غير غيره من الجاهل بالحكم من اقره الا ان ذلك  
عليه حجة عند الجري من الجاهل المختص حكم تزويج المرأة في عدة ما فيها قلت فاعلم انما التبرع بالاحرام غير طاهر  
الرواية في ذلك كانت تبلغ مرتبة الصحة كما في المتن الا ان ذلك ليس في طريقه ان قد يوقف في شأنه فيكون  
لصحة من نصالي في ذلك الحاشي ان كان قد تفرغ احدا بالكون فيه وجهه ففتحهم وعادتهم بالحدود المسموح في فيه  
سبع من حيث انما لم يصر في ذلك فبذلك لا يثبت وقفا بروايتهم فيصير في ذلك فيكون في كل واحد من القول

الرواية في ذلك كانت تبلغ مرتبة الصحة كما في المتن الا ان ذلك ليس في طريقه ان قد يوقف في شأنه فيكون  
لصحة من نصالي في ذلك الحاشي ان كان قد تفرغ احدا بالكون فيه وجهه ففتحهم وعادتهم بالحدود المسموح في فيه  
سبع من حيث انما لم يصر في ذلك فبذلك لا يثبت وقفا بروايتهم فيصير في ذلك فيكون في كل واحد من القول

الرواية في ذلك كانت تبلغ مرتبة الصحة كما في المتن الا ان ذلك ليس في طريقه ان قد يوقف في شأنه فيكون  
لصحة من نصالي في ذلك الحاشي ان كان قد تفرغ احدا بالكون فيه وجهه ففتحهم وعادتهم بالحدود المسموح في فيه  
سبع من حيث انما لم يصر في ذلك فبذلك لا يثبت وقفا بروايتهم فيصير في ذلك فيكون في كل واحد من القول



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الأنبياء والمرسلين

الشافعي داما مع مطلقا في القضاء وانه كان يمازجها بالعموم من وجه لا مطلقا في قضاء الواقعة  
التي مطلقا الا ان اصله في الواقعة وهو المرجع عند الترجيح والتحكيم في المقام وهو عدم القضاء  
بطل القول الثالث اجاب فيقول القول على التقييد وهو القول في الظاهر بخصاص ذلك التحمل  
والمراد منه ان لا يثبت في عدم الافتقار الى النظر في الظاهر من قوله ولا يرد لان ذلك  
لولا ان اقل احتمال هذا المعنى وهذا المعنى هو عدم الافتقار الى النظر في الظاهر كما في محله في الجملة في المطلق  
وغيره خالفه في المعاصرة في محله في المصلحة انتفاء الافتقار الى القضاء والكفاية مع التحمل الساج ووجه المصلحة  
مع غيره من اقسام التحمل هذه كالاتم الواقعة في المقام وتكون في قولنا ان لا يرد لان ذلك  
وظاهرها ان المراد بالشيء المقتضي بالاختصاص والكفاية وانما المراد بها ما يميزها عن القضاء وما يميزها عن المصلحة  
بان المراد بالشيء هو اللفظ والمقابلة بينهما قولنا لساكل وهو لا يرد لان ذلك لا يكون لساكل وهو اللفظ  
فثبت العقاب على الجاهل بفساد الواقعة من غير الدلالة على شيء من القضاء والكفاية وتذرع بان الشرط  
لا يثبت بغير الاثم لصله في القضاء والكفاية ايضا لاوله في ان المراد بالشيء المقتضي بالام والاثم والقضاء  
والكفاية لا يثبت بغير الاثم في القضاء والكفاية ايضا لاوله في ان المراد بالشيء المقتضي بالام والاثم والقضاء  
ان الكفاية بغير ما في الاثم تكون شاهدا على ان المراد في الكفاية تقدير ان هذا الوجه تمامه في الكفاية  
مرادة من محله وجود شرطها لا يثبت في اركان القضاء بغير اختصاص الكفاية ولا يثبت في المقام  
هو ثبات القضاء وتبين القضاء حتى يتم التصور والتمكين الكفاية مرادة على كل حال ما انما انما في الميزان  
ما ذكره صاحب الجواهر من ان اوله في المقتضي بالام والقضاء والكفاية عادت لتبين الواقعة من غير  
اوله القضاء عموما من وجه وادلة الترجيح لادلة القضاء بغيره ان في المقام ما يثبت القضاء والكفاية جميعا  
فيكون تقييدا لادلة القضاء التي هي مطلقه بالتمسك في تمام الكفاية البسطة على وجهه في صغر المقتول  
في الواقعة عن كتابه من خبره من جعفر قال سئل عن رجل اكره امره وهو صائم في رمضان ما عليه  
عليه القضاء وحققه فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يقبل فاعطاه مائة دينار متباعدة عن اربعين  
فليس بخصص بغيره فانما كذا ان الواقعة تفي القضاء والكفاية عن الجاهل الغير المتدين وان صحح ذلك  
جعفر بقية لادلة القضاء بقية لادلة الكفاية وان جاز في تمام المقام حاج دون المطلقا في  
المقتضية بانها لو توفقت لنفسها بغير اختصاص هذا في قولنا ان لا يثبت في الواقعة من غير الدلالة على شيء من القضاء  
ان المرجع عندنا ما هو من قبيل الاجماع في ترجيح هذا الصانع من وجهه بالرجوع الى الشبهة فيجاء القضاء وان  
قلت ان الشبهة كانت عن تمام فثبت على ان مورد الاجماع وهو الجاهل داخل تحت اوله القضاء ووجه المصلحة  
مضافا الى ان اوله القضاء مؤدية على التعليل في الابطال في الميزان في المقتضية بالام والقضاء والكفاية  
انما يثبت على ان كمال هذه الامور هي ان القضاء مطلوب لانه في المقام والمقتضية بالام والقضاء والكفاية  
كما ان ما قبله من التعليل بانتم بغير البسطة ولا يرد له من ما قبله من التعليل بقوله نعم ولكن لا يرد له من

ولذلك تكون من جهة اخرى على التعليل المذكور هو بغير اختصاصه في القضاء فان كانت المقتضية بغيره  
في العموم من وجه كانت المعبرة بالتعليل لانها في ذلك تكون على الظاهر اما ذكر صاحب  
الجواهر من ان اوله القضاء ظاهره في الجاهل على وجهه هذا وكذا يكون ان يقال ان جعفر  
تقديره لادلة القضاء انما هو بغير البسطة في تمام المقام ساجد في تمام المقام او يكون بغيره وانما الاجماع  
المستدرك من عدم ثبوت شيء من القضاء والكفاية على وجهه في تمام المقام لان في المستدرك كان جازها  
بأنه لا شيء للصوم على ما يخرج في بطلان الصوم وعلى وجهه في تمام المقام لعمومها فانما يخرج عن كفاية  
ان فيها ان لا يرد لان ذلك لا يثبت في تمام المقام والكفاية مع العلم بالام والاثم مطلقا وان لم يثبت في تمام  
حيث الصيام كما في الكفاية على وجهه في تمام المقام والكفاية مع العلم بالام والاثم مطلقا وان لم يثبت في تمام  
من كفاية في تمام المقام كما في كفاية في تمام المقام واستدراك الى ان لفظ الغرض في التعليل للصوم في الظاهر  
المستدرك بان لا يثبت في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام  
الترتيب في التعليل في الصلوة وصحة حوائج الصوم بغير وجوب الترتيب في التعليل في الصلوة وصحة حوائج الصوم  
احد منهم لان التعليل في الصلوة وصحة حوائج الصوم بغير وجوب الترتيب في التعليل في الصلوة وصحة حوائج الصوم  
محمدا وما لفظ الغرض في التعليل في الصلوة وصحة حوائج الصوم بغير وجوب الترتيب في التعليل في الصلوة وصحة حوائج الصوم  
منها صحح احدهم محمدا ما لفظ الغرض في التعليل في الصلوة وصحة حوائج الصوم بغير وجوب الترتيب في التعليل في الصلوة وصحة حوائج الصوم  
كما يطلع بالصلوة فقال في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام  
الرجل يقول في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام  
ساقط في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام  
عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال لا يمكن رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فلو كان في السفر فلو كان في السفر  
تعلق على العبادة في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام  
العجائب على جميع احد ما هو في الاختلاف والكيفية كالصلوة الفاضلة لان عمره فان لا تخفى منها  
والا فاما ما هو في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام  
الاداء بانما بغير التعليل في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام  
فليس في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام  
الذي هو في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام  
لذا انما في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام  
بعض ما هو في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام  
الاستدلال بالرواية عن ابي عبد الله في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام  
منه بالصوم في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام في تمام المقام

من خبره

بلغ























كما ذلك للاطلاق ولكن قال بعض المحققين رد عبد الله على الويل المذكور الا ان لتساؤل في بعضها محال لا لثبوت  
بالخصاص بالجميع المحرم ولا لاطلاق المحرم وانما كان ظاهرا في خصوص الصدوق كان وجها انتهى ونحوه الصدوق  
المشار اليه الذكر بقوله وما التخليل الذي روي فيمن انظر يوما من شهر رمضان فتد ان عليه تلك الكفارة فان  
انقضى فيه انظر عليه عمن او استطاع بمرة عليه هذا والاطلاق اعلم وليس في لفظ الصدوق في ولا في لفظ الكفاية  
ولا في لفظ التعبد الا ان يدعى الانصاف وهو على ما نقل في قوله اذا انقضت ما كان عليه من الصدقة كان عليه  
وكفارة كبرية محترمة وقبل كفاية عمن والاقول انظر لما وجب البغضاء للاختلاف في الكمال فيه والاشكال عليه في رواه  
الشيخ في الصحيح على من هو الذي كتب اليه الحسين بن علي بن زيد ان يصوم يوما من الحجعة وانما ما في رواية ذلك  
اليوم يوم عيد فظهر انما هو يوم جمعة او ايام اشرف في السنة او مرضا عليه يصوم ذلك اليوم او قضاء او كسب  
ببعض لم يكتف بالبرقة موضع الاحتياط في هذه الا بالكلية يصوم يوما من يوم التثمين وناقش في هذه  
صحة في رتبة التمسك على الجميع الاحكام على خلافه في يوم الحجعة فصحت بذلك عن كون  
وقد قد خبرنا ما هو على ما سبق في ذلك وهو ان التمسك على الاكثر من احد الاصل طعن المحققين بالنسبة الحكم  
الاقول في ما يجوز في رواية اخرى في احد ما هو واما ما يجب الكفارة للاختلاف في اصل ثبوتها وانما  
التعلق في هذه ما لا يشترط انما كبرية في رواية اخرى في لفظ الصدوق في لفظ الصدوق في لفظ الصدوق في لفظ الصدوق  
وصاحب في لفظ الكفاية بين وهو على رتبة او لم يدر ما كان من يوم الحجعة فصحت بذلك عن كون  
المعول انما هو القول الاول انما رواه الشيخ عن عبد الله بن محمد عن ابي عبد الله ان من جعل صليبه لراكب  
محرم او كبرية ولا اعلم الا ان لفظ رتبة او لم يدر ما كان من يوم الحجعة فصحت بذلك عن كون  
ان من ان داود بن بشر وثق بولاء مروج مدحا يستلزم بالجميع لصدق السند بالثبوت والجميع موافقا بروايتين  
ايضا الحديث ما رواه انا من يوم تفضل كتب اليه الحسين بن علي بن زيد ان يصوم يوما من الحجعة فصحت بذلك عن كون  
عليه من الكفارة فاجاب يصوم يوما من يوم الحجعة فصحت بذلك عن كون  
بأنه على من يصوم يوما من يوم الحجعة فصحت بذلك عن كون  
وتعريفه في يوم تفضل كتب اليه الحسين بن علي بن زيد ان يصوم يوما من الحجعة فصحت بذلك عن كون  
والجميع ما فيه من البعد فظاهر وان لا خلاف في بعض ما اصلها معناه انما هو على التفسير بين الحق والجميع  
اطعام من يوم تفضل كتب اليه الحسين بن علي بن زيد ان يصوم يوما من الحجعة فصحت بذلك عن كون  
حجة القول الا ان التمسك على الاصل ما رواه ابن داود في الصحيح على التفسير بين الحق والجميع  
على الرجل يجعل عليه نذرا ولا يسميه قال ان ثبت فهو سميت وان لم تثبت شيئا طاهر في حق فان قلت قد على  
لكفارة عمن قال في رواية هذا الحديث ورواه ما رواه الشيخ في الصحيح على التفسير بين الحق والجميع  
او ليس بالجميع الخلف ان اصل كل سميت وان لم تثبت شيئا طاهر في حق فان قلت قد على  
وليس عليك صوم في سفر ولا في الاصل الا ان تكون في وقت ذلك وان كنت انقضت فيه من غير طهر فقد تعدد

[illegible]











[illegible]

روى البخاري

۲۰

[illegible]

ولقد انقاع من الاخبار لا السما  
فكون الواحد فيه حجة شرعية



[illegible][illegible]































واما البطلان برهانين

[illegible]

تاریخ















و ارجو ان يكون هذا الشرح في توضيح  
الخلاف بينه وبين القائلين  
بأنه لا يندرج في الكفاية

[illegible]



هو الاشارة الى قوله اما جعل كان لربا وحال عليه الخ في قوله والصلوات ثم عني في قوله  
كلية ثم عني من قول السامع او كلفني عنها بدل الزمان هذا انتهى ولكن يبقى هنا شيء وهو ان يكون الحديث  
في مخالفا لما في الخبرين من انهما اظهر ثم خرج لا سقاطا لكفاية لم تقطع ويمكن توجيهه بما في الخبرين  
فيما لا يملك في الحديث ليس بيا ناهذا الغرض وانما هو بيان لما اوضحه ثم خرج ادع اخرى  
ثم وقع منه ذلك غير على عدم اعطاء الكفاية وذلك لان لم يقبل ثم خرج في اخر الخبرين لبيان الكفاية  
وتماما على ذلك في ذلك لبيان الكفاية حيث ان في بقية الخبرين التفتيح قوله من وجهين  
في خبره مضاد وهو ان كان كونهما كانا على كفاية فان ذلك كفاية عليها الكلام في هذا المقام يقع  
في امري الاول انه هل يجب على الزوجية القضاء في فرض المسئلة وقد وقع فيه الخلاف فتبين ان  
ان صومها ليس فاسحا خلافا لابن ابي عمير على ما حكاه في ذلك فاقول يجب عليها القضاء وتصل الشيخة  
فيما حكاه من حيث قال في اولها فاقول انما ذكرها على الجملة لم تقطع هي وعلى كفاية فان كان كونهما  
تكميل مثل ان يصير ما تكتسب فقد اظهر جواز ذلك في الكفاية انتهى ثم ان العلامة في استدلاله على ان  
بان القضاء انما يجب بالحدود وهو متفق هنا ان صومها صحيح انتهى وهذا الكلام ما كان كونهما اجزاء  
ظاهر الا ان صومها في ذلك انما هو في ما ينبغي له من صومها لان اصل الزيادة في صومها  
عدم وجوب القضاء عليها فيختار عدم وجوب القضاء كما تقدم سابقا وهو غير الاكثر وقد وقع على اختياره  
المصلحة في المعتبر وان كان كذلك فما ساكا انما يتنازع عليه عليه التبرير في غير موضعين سوطا كما انما هو  
ما عني من خبره وعشرين وعشرين وعشرين وعشرين فلم يتفرع له المصلحة وكان ينبغي التوجه في قوله  
مع ذكر الكفاية في رواية واحدة هو مستلزم الحكم والمسئلة وقد صرح به في المعتبر وانما انما ذكره امراته  
على الجملة من خبره سوطا وعلى كفاية وان الكفاية عليها ولا قضاء انتهى ونسب في التذكرة حيث قال في التذكرة  
انما هو في خبره الصائغ على الجملة من خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
ولا كفاية عليها ولا قضاء انتهى وقد تقدم منها معنى الاجماع صفا الى النص انما يجب عليه كفاية وان هو  
الشعور بقوله من خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
الاكفائة واحدة خبره القول الاول وحجابه الاكفائة وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
من خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
سوطا اتفاق الاجماع قال في الخبر بعد ذكر الرواية ما نصه وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
من خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
على انما انما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
النسبة الى الاكفائة انما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية

لما

في الاصل على الصفة والمجاهل هذا كذا في خبره الا انما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
صحة الخبر فلا وجه لثبوت كفاية لها اجزا عليه هذا وقد اوجب الاستدلال بقوله بالرواية في خبره  
الاستدلال كما عرفت من الاستدلال لربا لا يحل بل في كفاية كذا في الخبرين ونسب في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
في ذلك الى الاكفائة كما علم بعضنا قول الربا في الخبرين انما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
كما يعلم بالوجدان وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
اقادة في قول الاجماع العلم على كفاية في انما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
بين تعدد الكفاية عليه من خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
مع ان مقتضى خبره انما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
ان لم يكن جاعلا في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
اقادة في ربه كذا في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
وهو وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
لشبهة عليها القضاء والكفاية جبا انما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
بعضا لانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
الشافعي قال في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
بالحديث المذكور في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
عليها انما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
انما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
الضيق كما في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
المختار انما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
واحدة لانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
في الخبرين انما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
او لما في الكفاية انما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
من الاخر لعدم الاتفاق نظر الى ان عظم الذنب الاضداد ولو انما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
هذا وهو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
انما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
برابر الاكفائة والنسب من خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
مستفظة انتهى وما ذكره هو الحق في الخبرين من خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية  
فواك انما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية وانما هو في خبره سوطا على كفاية























































جميع ما ذكره متخذ من ان البلوغ من موشى الاحكام الشرعية التي يربطها بالعرف والعادة والا بالبلوغ بل من غير  
من الكتاب بل من غير حق بل بلوغ فليكن العرف نظرا الى انه ما دعى على طهارة من غير ان يامع احد غايته ما هناك  
وتنوع وكلمات الفتاوى لا بد ان يطلب تفسير من هذه الاصل الاصطلاح من غير مصطلح ومن غير ان يكون  
تفسير البلوغ بالبلوغ من جميع البان وان تحقيق البلوغ بلوغ الكمال غير ان يامع احد غايته ما هناك  
م بل يامع انزلهم انزل الله في فشاخ كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك  
في الحق ان يكونه ما يتخلل من اوله والى ان يامع احد غايته ما هناك في فشاخ كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك  
او لو لم يكن الموضوع للعدا ما قصر ظاهره الى ان يامع احد غايته ما هناك في فشاخ كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك  
الا بالاول وتقدم هذا المعنى جملة من فشاخ كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك في فشاخ كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك  
ما ليس من بلوغ في الماد ما يتخلل من اوله والى ان يامع احد غايته ما هناك في فشاخ كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك  
فدفع الى مطلقا سواء من فشاخ كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك في فشاخ كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك  
الوجه في هذه الصفة انها كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك في فشاخ كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك  
لما رزق في بعض الصلوات منها التذكير في خروج الماء الذي من البول وهو جسد واحد غير متفريق فان الماء مثال  
فصل المعية وتبطل العلامة في هذا المعنى وهو صفة ذلك ولا ينفك ايضا من اشارة المعنى الذي كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك  
ما رزق في هذا الصلة لا ينفك ايضا من اشارة المعنى الذي كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك في فشاخ كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك  
فلا عبرة ما ينفصل جفت في ذلك وتبطل العلامة في هذا المعنى وهو صفة ذلك ولا ينفك ايضا من اشارة المعنى الذي كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك  
في ذلك جعله عندنا في جانب الفل في الانثى فحين واما ما عايننا في الذكر فاقوت على حقيقة كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك  
التذكير عن الانثى ان حذو شح من في التذكير والاثني في لغيره هجان آتوا احد ما في من شح من في  
الاشارة والاشارة والاشارة ما سئل الاشارة فحصل التذكير في ذلك وما في غير البعد في اوله من  
ما بعد ان يامع احد غايته ما هناك في فشاخ كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك في فشاخ كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك  
ولو سئل في بعض النسخ ان يامع احد غايته ما هناك في فشاخ كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك في فشاخ كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك  
كونه من وهو منوع ولو لم يكن التوضيح في حكم بلوغ احد ما في من شح من في التذكير في ذلك وما في غير البعد في اوله من  
تعدى ما لا يرب والابن في التذكير في ذلك وما في غير البعد في اوله من  
متصا بشئ من اوصافه كان متصا ببعض من بعض اما لا يشترط في رجوع الالفة الى ما لا ينفك ايضا من اشارة المعنى الذي كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك  
ودرجة الفل في جانب الفل في الانثى فحين واما ما عايننا في الذكر فاقوت على حقيقة كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك  
الثان تنبيهات القول في مرجع جملة من في الانثى فحين واما ما عايننا في الذكر فاقوت على حقيقة كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك  
في التذكير بعد ان يامع احد غايته ما هناك في فشاخ كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك في فشاخ كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك  
مدين في بعض الاحكام والاشارة في التذكير في ذلك وما في غير البعد في اوله من  
على خلاف الفل في جانب الفل في الانثى فحين واما ما عايننا في الذكر فاقوت على حقيقة كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك في فشاخ كمالهم ظاهر كماله اجمع الى ان يامع احد غايته ما هناك

[illegible]



























البلوغ كما لا خلاف فيها بلوغا بانفسها يعني لا خلاف في الاربعين من حيث اثبات الاول وفي الثاني من حيث  
 ان الجميع يتفقون على اثبات كونها بلوغا في نفسها قد جرى في بيانها على وجه واحد وكلا  
 المصنفين حيث اثبت احدهما ونحو الاخر في الاستدلال على كون الجميع يتفقون على اثبات  
 احكام المكلفين عليه في عدة اخبار كقولهم لا نفيل حلقه فانفق الاخبار وقولهم اذا بلغت الحبلون  
 او زرع منها الاغذا واشمل الى الوجع والكعب واستدل على كون الحمل لا يلا يتولد ما العمل به في سبيل انزال  
 لان الولد لا يخلق الا من ماء الرجل وما المرأة كانت بتولدته عليه وقولهم من نطفة اشراج يتكلم في عدة اخبار  
 ما الرجل بما اذا لم يولد له من سبيل البلوغ انتهى واحتمل احد الجواهر عدمه لغيره قوله لا خلاف في كونها  
 بلوغا بانفسها الم العمل به في عدة اخبار كقولهم اذا بلغت الحبلون انتهى وان كانا شاعين عدة  
 واستشهد بتطبيق احكام البلوغ على الحيض بغيره من الحيض من الحيض على العادة فكذلك يتبع على كل حال  
 وعدة منها التي لا يخفى عليها لا يخفى قلت وما حذا في ان الذي عليها اقل من تسع سنين ورواية اخرى  
 عشرة ايضا فكذلك يتبع على كل حال ذكر من جعلها التي لا يخفى عليها لا يخفى قلت وما حذا في ان الذي عليها اقل من تسع سنين ورواية اخرى  
 قال لا يمتنع من تسع سنين فاما لا يخفى عليها لا يخفى من تسع سنين ورواية اخرى  
 الرجل به لم يولد له من سبيل البلوغ انتهى وان كانا شاعين عدة  
 الغلام فكذلك عشرة سنين كغيره من تسع سنين ورواية اخرى  
 وذلك انها تخفى تسع سنين ورواية اخرى من تسع سنين ورواية اخرى  
 فالمرأة قال لا يمتنع من تسع سنين فاما لا يخفى عليها لا يخفى من تسع سنين ورواية اخرى  
 البلوغ على الحيض ثم قال وما العمل به في عدة اخبار كقولهم اذا بلغت الحبلون انتهى وان كانا شاعين عدة  
 جارية وان نطقت قال ان كانت حنفية لا يخفى عليها الحبل فليس عليها عدة ويطأها ان شاء الله كانت  
 ذر لبت ولم تطلق فان عليها عدة ومن لم يولد له من سبيل البلوغ انتهى وان كانا شاعين عدة  
 مثلها او فكانت قد دخل بها والمرأة التي قد بلغت من الحيض والرقع حضا ولا تملك مثلها في البلوغ عدة  
 وان دخل بها وولدت عدة من سبيل البلوغ انتهى وان كانا شاعين عدة  
 سالت اباحدا فتدبر عن الجارية لا يمتنع عليها الحبل في السنة الاولى من البلوغ وانما عدة من تسع سنين ورواية اخرى  
 ايضا في الجارية التي لم تطلق ولم تلد الحبل في السنة الاولى من البلوغ وانما عدة من تسع سنين ورواية اخرى  
 تدبر في ذلك ايضا فتدبر عن الجارية لا يمتنع عليها الحبل في السنة الاولى من البلوغ وانما عدة من تسع سنين ورواية اخرى  
 الوجه في انشاء عدة في غيرها على ما يقتضيه النص عدم الاستدلال بالحمل في مثلها وانما عدة من تسع سنين ورواية اخرى  
 عن هذا الصنف وان كان الحمل في زوجها حنفية على ان لا يخفى على كل حال الاستدلال بقوله من  
 نطفة اشراج لا يمتنع من تسع سنين فاما لا يخفى عليها الحبل في السنة الاولى من البلوغ وانما عدة من تسع سنين ورواية اخرى  
 في بناءه في بيان اشراج او اختلاط ماء الرجل وما المرأة قال في عدمها ما فيها من عدة من تسع سنين ورواية اخرى

الشبه عن ابن عباس في الحيض عكرته وما عهد قيل اشراج الطوار طوار النطفة وطوار عكرته وطوار عكرته  
 عظاما الى ان صار ما كان من ماء وقيل اراد اختلاط الوان النطفة فخطفة الرجل مجدها وهو النطفة  
 المرأة خضراء وصفاء فهي نطفة الاوان عن جاهد الجاهل والكلبي يروى ايضا عن ابن عباس في ذلك  
 نطفة مشحونة دم الحيض كما ذكروا في نطفة الحيض عن الحيض عن الحيض وقيل هو المرق الذي يكون في النطفة  
 عن ابن عباس وقيل اشراج اختلاط الطوار في النطفة في الانسان من الولادة والبرودة والبرودة والبرودة  
 جيلدا اسف النطفة ثم بناء البنية الجارية المتعددة الاختلاط ثم جعل في الحيض ثم في الحيض ثم في الحيض  
 فبارك الله في ما ليس مع غيره من الاختلاف في معناه يفسد بآثار السد لا يفسد بآثار السد لا يفسد بآثار السد  
 في تفسيره عن ابانة انزل ما الرجل وما المرأة اختلاط اجسادهم ورواية اخرى عن ابن عباس في ذلك  
 بان خلق الولد من المائتين وان ما الرجل اسف غليظ وما المرأة اسف رقيق وان اسفهم لحيض والعرق  
 من نطفة الرجل ولم يمتنع الحبل من نطفة المرأة وان لا يكون في الاثني عشر والاعمال والاعمال  
 قاتق المائتين وعلو احدهما على باقره وفي ذلك عدة من تسع سنين ورواية اخرى  
 القصص والاشراج في عدة من تسع سنين ورواية اخرى  
 وللا لاجلها كما ان قوله من ماء ذكروا في نطفة الحيض عن الحيض عن الحيض وقيل هو المرق الذي يكون في النطفة  
 قبل ان يصل الحبل والرباب جمع رتبة وهو عظام صدرها وحملها يفسد بآثار السد لا يفسد بآثار السد  
 والولد لا يكون الا من المائتين الا ان قيل في غير نطفة الحيض عن الحيض عن الحيض وقيل هو المرق الذي يكون في النطفة  
 على تفسيره من نطفة الحيض عن الحيض عن الحيض وقيل هو المرق الذي يكون في النطفة  
 الحبل من نطفة الحيض عن الحيض عن الحيض وقيل هو المرق الذي يكون في النطفة  
 من نطفة الحيض عن الحيض عن الحيض وقيل هو المرق الذي يكون في النطفة  
 بانهم يترجون على كل حال من احكام اختلاط الانساب وحملها واختلاطها واختلاطها واختلاطها  
 صور من حيث نطقت عن عدم اختلاط الانساب عليها وطوار ذكروا في نطفة الحيض عن الحيض عن الحيض  
 هادوا ما رواه ابن عباس في عدة من تسع سنين ورواية اخرى  
 عنها اباحدا فتدبر عن الجارية لا يمتنع عليها الحبل في السنة الاولى من البلوغ وانما عدة من تسع سنين ورواية اخرى  
 في الاستدلال بالحمل في مثلها وانما عدة من تسع سنين ورواية اخرى  
 في النسب كما عرفت وهو امر لا يمتنع عليه الحبل في السنة الاولى من البلوغ وانما عدة من تسع سنين ورواية اخرى  
 استشهد بها في ذلك وما الاشراج التي استشهد بها صاحب الجواهر فيكون الحكم كاشفا فانها  
 الدلالة على عدمه قد جرى في موضع الحال في بيانها من حيثها ان الحيض والحبل يمتنع فيهما البلوغ في  
 العلم لا يمتنع فيهما البلوغ في موضع الحال في بيانها من حيثها ان الحيض والحبل يمتنع فيهما البلوغ في  
 فالظاهر عدمه في موضع الخلاف في بيان المقام الثالث فتدبر في مقام الكرامة في موضع الخلاف في بيان المقام الثالث

واما من يروى في ذلك الطوار























































حاشية في قطع في المسئلة الثانية في التفسير الشافعي واذا دقق في صورته يصدق في مقتضى يومه ما في سورة  
واقف من هلالين ام لا وسواء كان شهره ما بين ما بين احوالها انما قصير ثم لو كان من رمضان ما في قوله تعالى  
ويجب على كمال يومه قال بعض النسخة اذا وافق شهره هلاله من اجزاء مطلقا وان لم يوافق شهره من اجزاء  
وان كان من رمضان ما في قوله تعالى في اجزاء عدة من هلاله وان كان ما في قوله تعالى في اجزاء  
قضاء ما في قوله تعالى في اجزاء عدة من اجزاء في الشافعي ان الشهر يبدأ من اول شهره ما في قوله تعالى  
عدد ما في قوله تعالى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر وليس في قوله تعالى  
بالشفا المقتضى في الاجزاء ان يكون في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
طاهر قوله تعالى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
اجزاء انما هو مقتضى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
مذاهب الوصف في الاجزاء ان يكون في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
على كل الاجزاء من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
فقد علم مقتضى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
يقطع عن مقتضى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
لا يرد ذلك في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
والفرض انما هو مقتضى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
ما قبله الى ان قال ما في قوله تعالى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
ذكره اخبر انما هو مقتضى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
الحكم بالاجزاء هو مقتضى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
كله انما هو مقتضى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
كل سنة شهر او يومه من اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
الحواشي في الكلام الذي حكاه عنده في التفسير الاول بالاضلال في كل من ذلك كونه من الشهر  
بينهم بل في قوله تعالى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
في شق وان كان منها احد من اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
ثم يوجب على الاجزاء ان يكون في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
بالاولى في الاجزاء ان يكون في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
الطريق الى انما هو مقتضى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
منه في شق انما هو مقتضى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
ذلك كله انما هو مقتضى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر

اخلاقه

في الصورة الاولى فصل في التفسير الثاني قال في قوله تعالى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
ولذلك في كل من هلاله من اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
العلم بعدم مقتضى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
ولا يجوز ان يكون في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
يصوم شهر او يومه من اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
غيره في قوله تعالى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
اشق في قوله تعالى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
قلت في الاجزاء ان يكون في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
انما هو مقتضى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
كون مقتضى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
في قوله تعالى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
يكون مقتضى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
يكون مقتضى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
واشياء اخرى من اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
صورة الطرح في قوله تعالى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
الاجزاء انما هو مقتضى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
الاجزاء من اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
الزمان في قوله تعالى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
الوقت في قوله تعالى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
مقتضى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
خلو ذلك من اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
وهو في قوله تعالى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
التميز في قوله تعالى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
لها في قوله تعالى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
ادراكه في قوله تعالى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
الانظار في قوله تعالى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
احدها في قوله تعالى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر  
جعل في قوله تعالى في اجزاء عدة من هلاله من اجزاء وان لا يستلزم ذلك كونه من الشهر



المتأخر من صلاة الجمعة وصلى الجمعة واستند فيه على الصحيح المشيع بها الصحيح الذي رواه  
 الشافعي في إسناده عن زرارة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى  
 وقد صلى بعد الصلوة ونحو ذلك فكيف على الظاهر أن كنت أحدث من خبرنا وأنها إسناده  
 المرفوع وهذا القول قد ضعفه المصنف في كتاب الصلوة بأمر لا يهمل إلا بغير أمر المصنف عن التذكرة أول وقت  
 المرفوع في الشمس بأجماع العلماء واختلف على أن وقت الصلاة في شهر ربيع الأول في بلاد الشام  
 في ذلك الأجل المستفيض مما حمله ابن أبي عمير عن محمد بن عيسى عن المصنف جازع عن الصادق وقت صلاة  
 وقت الانظار من الصلوة انقضى في هذه الصلاة وتعددت العزة التي ترفع من المشرق فإذا جازت قبة الراس  
 المرفوع فجدد الانظار وسطا من هذه الصلاة بعد تأخيرها بالثمن المحض المتضمن للامتنان  
 بغيره من دليل يتبعه لا يوافق ما لم يقصد بالثمن وأهل من الخبر وإن كانت محجة قوله في الخلاف في الزيادة  
 في أن الزيادة باعتبار جلي الصلوة وهو سنة المرفوع وكان العقل لا يوجب على الصلوة دلائل المحنة إلا أن يحل  
 قبل المرفوع ككل ما بعد صلوة على الأثر ما وجب للصوم على الصلوة ما بلغ قبل طلوع المرفوع بغيره  
 الخطاب السبيل ذلك كغيره من التكليف وما وجب عليه ما بلغ قبل طلوع المرفوع في قول أحد ما وجب عليه في  
 الوسيلة والمرفوع إذا رواه الأثر ما إذا سلم وأما إذا سلمت تكلم بكلمة بغيره النهار ما إذا سلم  
 لم يطره بل ما وجب عليه النهار ما إذا سلم وهو عليه عليه الصلاة والسلام وأما إذا سلمت  
 اعتبارا في النهار وجب عليه الشافعي بغيره ولا استحب ذلك وهو الحكم عن الشيخ أما القول الأول  
 على صحة صاحبه ثم قد روي في النسخ المرفوعة في المرفوع في الشافعي فلا بد أن الصلوة إذا زال عذرهما  
 قبل الزوال لم يتأخر إلى بعد الزوال من غير الصوم ولا يجب عليها قضاء ثم قد روي في ذلك الصوم في بعضها  
 ووقت الشافعي لا يتأخر من تكلم بالصوم مخالفا لما تقول لكن هذا لأن مخالفا ولو قبل لا يجب الصوم  
 فلا إذا تكلم من غيره في حكمه المقتل النهار ما إذا لم يكن في وقتها ما تكلم من غيره في حكمه المقتل  
 كما السكت في الفجر عليه انتهى كلامه في ذلك في بعضه وفروضا مرفوعة وأما القول الثاني في قوله  
 بأثر قول النهار لا يصح صوره لما جعل اليوم واجب بعض أيام هذا القول من جهة القول الأول  
 بأن سرية البنية هي ما يرد عودى معتبرة إلى الدليل فيجوز الخ من إتيان صديق آخر لم يكن مكانا  
 بالصوم في قول النهار إلا أنه يتكلم بقا سر على من يتوجه يوم من رمضان أول الخ ليعلم من كل يوم  
 ثم هو في إلقاء النهار في يوم من يومه ما روي من هذا ما في بعضه إلى أن يرجع على القول بغيره كونهما  
 لو جاز عليه التكليف في الغيب عليه ولا الخ في ذلك وأما القول الثالث فيمن أن الصوم جادة وقد كان  
 مندوبا في حق المصطفى وهذا جعل بعضهم هذه المسئلة من فروج شرعية عادية وقد روي في يوم  
 صام المصطفى الذي على التكليف عبادة من غير ما بلغ من هذا ولا توقير التكليف ليس جازع على ما كان  
 رواه المصنف هذا القول في السر قال بعد من كلام عن السنة في صفة من يغفر ما يقتضيه في المسئلة

لم يكن سلفاً من تخب العباد  
بفيرة الهادم

الشيخ

الأخيرة وهو بناء الشا على الصبي اذ لم يولد على ذلك اجماعا صاحبنا فينفذ قبل خلافه اذ انما المولى يجب  
 الاول واجب على الصبي بالغ وتلازم الصوم الا انما هذا من مخرج المعنى الثاني من المختار من من عند  
 الاول انما هو انما في العرف وقولنا في ذلك كما فعل البراءة ثم ان المعنى الثاني من المختار  
 بعد وهو بناء الشا على انها موصوفه بوجوب القضاء ابتداء وجها واضحا على من الاقتداء بالبراءة في وجوب القضاء  
 مع اختياره فبناء القول بعدم وجوب البناء فيصغر عما هو في الاول من من ان على البراءة هذا ما لا يجوز عند  
 نقل فيه القول الاول وان لم يتعارفوا في هذا اجماعا وهو بناء الشا في ذلك المعنى عليه وقبل ان يفرق الصوم  
 قبل النكاح والاكراه عليه القضاء والقول انما هو في ذلك الارب فيصغر الصوم عن المعنى الثاني من ذلك  
 عن اعلية الكلفة وانما الخلاف في خصوصه مع سبب التبرع فيصغر الكلام فيبروز ان البناء في الثاني من  
 ذلك كلام المهمة في المسئلة السابق من هذا الصوم ويكون المختار عندنا عدم الاحتياط في الوجوه باقائه  
 المسئلة السابقة ثم انما صاحبنا في وجوب القضاء على المعنى عليه بعدا لما عرفت من الجهد والاضطرار  
 الشيخ في الخلاف انما لا يفتي في وجوب التبرع بل يفتي ان لم يتبرع من التبرع انما هو في البناء فيصغر الصوم  
 عليه بطلانها ويقطع عن التبرع وعما في الثاني من وهو المختار في الاختيار اكثرية المدار على جهة ارباب  
 من نزع ما اكتسب في الحسن انما لا يشترط على المعنى بوجوه اكثر من يفتي ما عرفت على البناء ام لا يفتي في  
 الصوم لا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم  
 ام لا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم  
 لتولده من كان مكره صا اولى بغير فسخه من انما هو عدمه وله خصوصية في الصحيح من المختار  
 قال المعنى عليه يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم  
 باصوم اذ لا على المعنى في اجاب في بعض الاول بالغ من وجوب القضاء على كل من ادى الى التكليف من  
 بالعدل وهو انما هو المعنى عليه ويجعل سد المسئلة في البناء فيصغر الصوم ولا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم  
 المعنى من شعبة المعنى عليه من بناء البناء فيصغر الصوم ولا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم  
 ومع ذلك على وجوب البناء في الاحاديث وجماعة عددا فتن منا وجها من غير في الحسن  
 الصادق في ذلك ما لا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم  
 قضاء بصوم ما لم يتقصد اجماع على التوبة بغيره بل اقل الا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم  
 جهلا على الاحتجاب لان اثنين قضاء خصوصي كلفه اياهم كونه انما في اكثر الاول مما لا يفتي في الصوم  
 في التقييد على الاحتجاب ثم ان صلحي او على جهة ما لا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم  
 في هذه المسئلة في غير جملها اذ اختلفت اقسام التملك وهو ما يقتضيه بغير القضاء وما كان جعل القول  
 الحكم مقابل القدر على من يرضى ان يظهره لا خلاف في سقوط الاداء عن المعنى عليه وقبل ان يصور  
 لا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم ولا يفتي في الصوم

-25-























[illegible]

۱۸۸۸

بالصوم في السفر من قولنا يجوز له فلهذا بقيا بالسر لا تأخذان ذلك من باب التخييل في المراتب بالصور  
في السفر يروج لما في سفر لا يفسر فلهذا من غير أن التزم المكلف ما فيه حسن ولذلك امر به  
كشفي عن ذلك والام باتت لنا الحكم ذلك استلزاما على القاعدة على الوجه الذي استدلنا بها في الفاشات  
ازوال في التواهر ان لو لم يكن الواجب قطع وجب العلم حتى خرج من وجبه ولو لم يكن الاثنا قطع بمنزلة كون الحظ  
شرطا في الواقع لانه الاصل ما كان سفاد من الظاهر انتهى وهذا الجلب مسائل الاولى في سفر رمضان  
شهر رمضان او بعضه من فاته في شهر رمضان في سفر رمضان او في السفر هذه العارة فثبت مسلم  
لحقها الزايج الفضاة عن الاولى في السفر الفضاة عن اما الاولى ففد انما عليها الاجماع جاز في ذلك  
عليها واما ما كتبه فيها فحجة عليه مسلم احدها فان سفره رجل اكره رمضان وهو من فوق  
قبل ان يبرء قال ليس عليه شيء ولكن يتخبر في ذلك يوم ثم يموت ومثله الحاضر في قضاء في ذلك المذكور فحجة  
مضمرة حاضرة قال ثلث الاحكام عن المرض في شهر رمضان فلا يصح حتى يموت قال لا يقتضي عنه  
والحاضر يموت في شهر رمضان قال لا يقتضي عنه او في سفر رمضان قال ثلث الاحكام في سفر  
دخل عليه شهر رمضان وهو من سفر رمضان على الصيام فاته في شهر رمضان او في سفر رمضان او في سفر رمضان  
عنيت امرأة ففاته دخل شهر رمضان لم يقتض على الصوم فاته في شهر رمضان او في سفر رمضان او في سفر رمضان  
يقتضي عنها ثم دخل ففاته قضاء الفضاة ما انما كانت في أثناء المرض الذي اضطره ففاته المرأة في أثناء  
الحج الذي اضطره ففاته المرأة في أثناء الفضاة ما انما كانت في أثناء المرض الذي اضطره ففاته المرأة في أثناء  
بعد التلبس بالمرض والحج او الحج او الناس الموجب لغوات الصوم وجها صرح بانها في المرض فثبت  
ولو مات المريض قبل التمكن من القضاء سقط انتهى وتجره في السفر فلهذا في هذا الوجه فاول رمضان  
وبرم فاته في اول شوال لم يجب القضاء او كذا لو طشت المرأة في اول رمضان وطشت ثم طشت في  
شوال اول طشت وماتت في اول شوال فلهذا في حجة عن ذلك لم يكن يقتضي عن الذي ثم يموت  
وحجة الجبر من ادعاء الرجل من شهر رمضان ثم ابرأ من رمضان طشت فليس عليه قضاء وان طشت ثم مات  
كان له ما صدق في ركرك كل يوم ففاته لم يكن له ما صدق في ركرك كل يوم ففاته لم يكن له ما صدق في ركرك كل يوم ففاته  
عن الحاضر ففاته شهر رمضان الجبر حجة فانه اضطر طشت قال ليس عليه شيء في ظاهرها انما  
اضطر في صياها في يوم لم يهد فاته وان جعل الاضطر ففاته في السفر ففاته في السفر ففاته في السفر ففاته في السفر  
التيك برك الاستصحاب لا يثبت في السفر ففاته في السفر ففاته في السفر ففاته في السفر ففاته في السفر ففاته في السفر  
ترك الاستصحاب في حجة المرأة مرض او طشت او ففاته في السفر ففاته في السفر ففاته في السفر ففاته في السفر ففاته في السفر  
عن قال اما المك والمريض فلا واما السفر ففاته في السفر ففاته في السفر ففاته في السفر ففاته في السفر ففاته في السفر  
هذا هو الاخير واما الثاني فلهذا في السفر ففاته في السفر ففاته في السفر ففاته في السفر ففاته في السفر ففاته في السفر  
وعلى المتن ان استدلوا بالاحكام في ظاهره ان كثر في سفره في السفر ففاته في السفر ففاته في السفر ففاته في السفر ففاته في السفر

5/13/31



في المستند حجة القول الاول ان احداهما ماعرف الحق من اذ طاعة فعلت عن الميت فحول اليه فاما لو سلمنا ما  
والجواب مستند البرهان في جوابه عن اذ طاعة فعلت عن الميت فحول اليه فاما لو سلمنا ما  
شوالا وصحت ان اتفق عنها قال هل يثبت من مرضها فقلت لا مانت خيرة قال لا يتفق عنها فان قيل  
عليها فقلت فانما شئني ان اتفق عنها وادعوا صحت ذلك فقلت كيف يتفق شيئا لم يجعله الله عليها لان  
اشتباه ان تصوم لنفسك فصح بتقريب ان المراد في تأدية القضاء لعدم شؤنها على وجه التصريح  
الاخير للقضاء عن المريض الذي مات في مرضه لا يصوم عنها على وجه ما يترتب على كونها فاكهة وانما هي  
هو الذي قد اشار اليه بقوله فان اشتبهت انما انظر كون المراد الصوم لنفسك عنها اى لا وصيتها بها  
وليس المراد الصوم لنفسك ثم اهداهما التواضع اليها وذلك يظهر ان مستد الاصحاب والاشحاب  
المرتب من عدم ايرادهم استصحاب تأدية القضاء عنها لغيرهم بتفسيرها فكيف يصح تأديتها فضلا  
عن استحبابه بل المراد ما ذكرنا والباس بالطلاق اسم القضاء عليه نوعا حجة القول الثاني ان الذي  
القضاء في الاخبار المتقدمة وظاهره ثبوت ان القضاء لا ينفى وجوبه فانما لا دليل عليه في قوله  
اي بصير المقدرة فانها صحت في المنع عن القضاء وظاهر قوله فان شئت ان تصوم لنفسك هو انما  
الصوم لها عنها فان قيل يثبت الاستحباب بقلعة السماع في ادلة التمسك بها لغيرها انما هو  
ما اذا لم يكن دليل على النفي ثم ان صاحبه صحت الوجه الاول من وجهي حجة القول الاول في هذا  
ليس الكلام في جوابه ان الصوم واجب في الميت بل في القضاء فانما هو من غير وجهي حجة  
الدليل لا انما هو ظاهر القضية انما استفاد من قوله لا ينفى وجوبه انما لا دليل عليه في قوله  
القضاء واعترض في الجواب انما في قوله في شؤنها القضاء بدعيها بالطلاق ما دل على جواز فعل جميع  
العبادات عن الاموات وتبين ذلك على اهداء الثواب لاداعي ثم وقع على ذلك ان ما فيك من نصيب دليل  
المتمم واضح المضعف خصوصا مع ملاخضة ما يحل من تقادير بعض السلف من اصحاب الامم على ان يوفى  
منهم الميت الصوم ولمصلحة فان من الواضح عدم كون ذلك من اهداء الثواب بناء على عدم وجهي حجة  
بالجواب الصوم يثبت ما مات من شهر رمضان فليس في الامم وجوبه لغيره على حسب ما ذكرنا انما هو  
عليك ان صاحبه في فهم من الوجه المذكور اهداء الثواب ولهذا اورد عليه بانه ليس الكلام في جواز اهداء  
واهداء الثواب ولكن الثواب ان عبارة التمسك المذكورة لا فاعده على ما فهم من ظاهره ان الصوم طاعة فان  
فعلا يصل قرأها اليه فينفع به وهذا امر باج يكون مستحبا الا ان بعد ذلك حجة عليه في ادلة حجة  
موقوفه على الامر من حيث الشائع ولا امر فانما ان العمل المذكور في غيرها قد دل على نفي حقيقة القضاء  
لا وجوبه فلا يكون طاعة واما ما اورد عليه صاحب الجواهر من دفع المناقشة في وجوبه بالطلاق ما دل  
جواز فعل جميع العبادات عن الاموات فتبين ان مثل العبادة لا يجب لغيره لان الشخص ما في حق الميت من العمل  
منه ذلك لغيره الا ان كان العمل المذكور واجبا عليه او مستحبا والا لم يكن مقتضى معنى ثم ان كان ذلك العمل

العبادات الغائبة قطعها كان ذلك قضاء متصفا وان كان من قبيل ما قبله فانه من الاصل لا من غيره او شرط من كان قضاء  
مختلا متصفا واما في حق الاتيان برأيه فيكون قضاء السائر ثم اهداهما التواضع اليها وذلك يظهر ان مستد الا  
في العبادات التي يجب تكليف الاتيان بها عن نفسه وجب القول ان ما عتبر به القضاء ما في غير ما عتبر به  
من قبيل القضاء قطعها من اشتغالها في الميت برأسها كما كانت عليه في الحياة لان اذ كان في الحياة لم يكن  
بان الصوم يجعله الله فكيف يتفق شيئا لم يجعله الله عليها وادعوا صحت ذلك فقلت كيف يتفق شيئا لم يجعله الله عليها لان  
نفسا ولا من قبل اهداهما التواضع اليها وذلك يظهر ان مستد الاصحاب والاشحاب  
هو في ذلك صريح فلا بد من تقديره على نفي العمل بالعبادة حتى ينفى الاستحباب ثم ذكر مرة طاعة الميت ثم استدل  
وهو ان الصوم عن الميت على حجة لغيره وتبين ان مقتضى العمل به يكون الصوم الميت كما ترون في غير ذلك  
لاقتضاه لحدوثه لا لقوله انما هو بعد موت الميت فانما يقتضيه من حيث الموت ما اذا اقتضاه من حيث  
هو الذي يثبت في من موثرا واجبا هو غيره اوصوما غير مملو من موثرا وغير مملو من موثرا لا يقتضيه  
لعدم قيامه بقا صوم شهر رمضان وكذا وجب من حيث القضاء في ذلك الشاهد ايضا ما دل على ان  
عدم تعليق ذلك الصوم بذمة المورث غير مقتضى حجة الميت بانما يجعله الله وكذا في الراجح لاجل العبادة  
اذا لم يقتضه الميت ما لا يقتضيه اذ ما ذكره من تقادير بعض السلف من اصحاب الامم على ان يوفى  
من الميت الصوم لمصلحة فتبين ان ذلك لا يقتضيه من حيث المصداق وانما ان تاديهما انما كان على اذمة ما يتعلق  
بالقضاء قطعها علم عدم فراغها من ذلك في اذمة ما تاديهما من هذا ما علم عدم تعلقه بالذمة او نفي ذلك وتلقفه  
بها واما الشاخص وجه استدلال القول الاول فيجيب عليه ان التقريب المذكور في حجة الاستدلال بمعد  
الميت صوم ما لا يصح عليه فطاعة صفة ان قول المالك انما يقتضيه صفة انما هو دليل الفصل المذكور لظاهر  
ورن غيره كذا في الاصل لا لغيره فيكون مقتضى قوله فان اشتبهت ان تصوم لنفسك فصح ما في حجة الاستدلال  
القضاء عليها هو انك ان اشتبهت ان تصوم لنفسك لا المرأة التي اوصت عليك بصومها في هذا الكلام متعارف  
كثيرا في العلم فانما عند الله في العمل به طاعة من قبل الشاخص لا من قبل الاربعة فان هذا ان لم يرد  
تخصيصه لنفسك فانما هو من هذا من غير قوله فان اشتبهت ان تصوم لنفسك فصح ان المراد هو الصوم لنفسك عنها  
اي الوجبة لا طاعة من قبلها انما هو من غير قوله فان اشتبهت ان تصوم لنفسك فصح ان المراد هو الصوم لنفسك عنها  
اي مقتضى قضاء على الاظهر وكذا كل من قبل الشاخص قد علم ما في قوله فان اشتبهت ان تصوم لنفسك فصح ان المراد هو الصوم لنفسك عنها  
ولا تفتان وان ذكرتها في القضاء وقدر على كل يوم من السلف فلهذا طاعة بقوله في المسئلة انما لم يثبت  
بذلك المرض فيما لا يثبت ان القضاء به مرضا لم يرضاه من غيرها فان احداهما ما ذهب اليه من  
الاصحاب كما قلنا من ان مقتضى القضاء وكذا في كل يوم من السلف فلهذا طاعة بقوله في المسئلة انما لم يثبت  
من بعد ما تاديهما من مرضا انما هو من غير قوله فان اشتبهت ان تصوم لنفسك فصح ان المراد هو الصوم لنفسك عنها  
امور احدها الصلة بالمرأة التي تاديهما انما هو من غير قوله فان اشتبهت ان تصوم لنفسك فصح ان المراد هو الصوم لنفسك عنها



العدة استوعبت الاداء بقضاء فوجب ان يستعمل القضاء الاستيعاب في وقت الاداء ظاهر وانما  
 وقت القضاء ثلاث وقتين اربع رمضان اربع الا يجوز ان يتأخر عن وقت الاداء فليس في وقت الاداء  
 استوعب الايام والحين وقت الصلوة لا يقال يفتق ذلك بما اوضح فيها وانما بقضاء لا يتأخر في وقت  
 استعمل القضاء فوجب عليه الاتيان برصد رمضان اثنان في خلاف صورة الزمان وهذا الوجه الثالث  
 العلانية والقدر مرجع اثنان الى الاول لان وقتنا انما هو ما ظهر من عدم الدليل بل عدم استوفى  
 راسيا او غير راسيا في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 ويخرج عن ذلك من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 ولم يجمع حتى انكر شهر رمضان اثنان في خلاف ذلك وصح ان كان في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 رمضان اثنان في خلاف ذلك وصح ان كان في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 عن رجل من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 وصدق في كل يوم خمس طعام على مسكين وعليه صيامه وان كان في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 انكره وتصدق في الاول لكل مسكين على مسكين وليس عليه قضاء الى غيره من الايام في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 في المصنف اثنان في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 بعد وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 بتصدق في كل يوم برزق على مسكين في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 عليه في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 طعام ثم جاء في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 عموم الكفاية في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 اذا استفاضت واستمرت واعتقدت بعمل اكثر الاصحاح في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 في العبادة اثنان في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 الموقوت بخلاف ذلك من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 يستعمل قضاءه من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 السند لم يستعملها الا في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 اتفاق الزمان بين الايام بالقضاء والصدقة لا تستحب الا واجب والعام في مكان برابط على فضل الصدقة كالتواضع  
 والاول في الحجاب في الرواية وان ثبتت بعض الدخول وهو وجوب القضاء الا انها في بعض الروايات في وقتها

والختام هو القول الاول والعدة هي الغنم المعتبرة اكثر من راسها في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 الدليل الخامس مع الايمان من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 الثالث في غير طهر المخرج من استيعاب وجوب القضاء في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 التي بعد قضاء الغنم في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 ما يستعمل في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 معلوم من السنة في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 محل البحث واستعمل سقوط القضاء فيها بقوله ان الغنم استردا وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 ما هو في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 بعد ان ان المسكن في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 ثم عرض لغيره لغيره من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 او صحبا فلا شك ان وجوب القضاء عليه وعدمه من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 كما شك في ان وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 مقتضى قواعد الاحكام تقديم ما سبق وجوبه كما هو مقتضى قواعد الاحكام من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 مع كون ما هو في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 من وجوب المباشرة في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 من وجوب المباشرة في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 فان من بعد في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 فانما عليه ان يضي الصيام انما كان في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 معلوم في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 الاحكام عليه في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 الصيام فان كان في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 وليس في الاخبار تغيير لفظ الكفاية وكذا في كثير من عبارات الاصحاب انما هو في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 ولان الصلوة من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 نسيان الاول في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 سألته عليها وقدمت في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها  
 فيها قارة ولو استمر في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها من غير ان يكون في وقتها







القول الى ان الشاغل في وقت قياس الشاغل في الثالث من ارجل على الثاني ولا يلحقه في ذلك السبب  
 شيئا ابو جعفر وشيئا ابو علي بن الجند وان جعل على الاول صارت المسئلة مختلفة واذا لم يرد  
 جعل على الاول فيحصل له ليل على ان الواجب القضاء دون الحقة وليس فيه الا على مطلق  
 لتوابع الى هذا الكلام كما يتوجه في كلامه ان السامع هل يتقدم هذا الحكم اعني سقوط القضاء  
 الكفاية المرس فان الصوم بغير المرض يحصل للمريض المستقر لا قبله وهو الحكم عن ظاهر الشيخ  
 ومجهر في ذلك بعد ان ذكر انه ربما كان مستند الشيخ قوله في محجة ابن سنان المقدمه من ان شرط شيئا من  
 في غير ثم امره بمرضان اخر وهو بغير علة بأكمل يوم فان احدهما قبل المرض وعينه وقيل ان  
 قطع العلائق في وقت تمكنا اليوم ما دل على وجوب القضاء السابق معارضته الضميمة المقتضية  
 والمرضى واجب عن محجة ابن سنان المتقدمة بانها لا تمنع حجة في معارضته عموم الادلة الدالة على وجوب  
 وان قوله من افطر شيئا من رمضان في غير ذلك كان مطلقا الا ان قوله ثم امره بمرضان اخر  
 هو بغير علة بانه هذا هو المعتبر قلت في تكرار العذر والعدالة في المرض ظاهر في كون العذر بغير  
 مع المرض فاختار هو الاول السامع ان لو كان فوات الصوم بالمرض والمانع من القضاء علة كالعذر  
 الضرورية في ذلك المبر هذا الحكم ام لا قال قلت في الصحيح عدم الاختصاص بالقل بما اذا كان المانع  
 القضاء المرض وان لم يوجبه القضاء ما لو كان لغوات بغير المرض واستلحق في المستند الاول استنادا الى  
 محجة ابن سنان المقدمه والى احكام من رواية العلالة العيون اذا مرض الرجل وافرقت من رمضان  
 فلم يخرج من سفره او لم يبق من مرضه حتى يغفل عن شهر رمضان اخر وجب القضاء للاقل وسقط القضاء  
 فانه الثاني منها اقام ولم يقصد وجوب القضاء والقضاء المحذور بكونه مضطربا لعدم القول الفصل  
 بين سورتي الروايتين ومفروض المقام والرواية المذكورة لم تبلغ مرتبة المحجة وعدم القول الفصل  
 لم يعلم ان من باطل الاتفاق وان من باطل الاتفاق عندهم ويقصد اليها في اختياره ما اختاره صاحب  
 من عدم سقوط القضاء ثم على القول بكونه اخر في الغرض المذكور سقط القضاء اذا استمر هل هو كان  
 واجبا او ضروريا وان لم يكن واجبا اذ اعلمنا ان هذا المستند ظاهر الروايتين هو الثاني وهو الاظهر  
 ثم قال صرح بعض متأخري المتأخرين في شرحه على تيسر القول وهو الاحتياط انتهى الثاني ان لو ارفع  
 العذر بمرضى رمضان بغيره يتمكن فيه من قضاء بعض ما فاته دون البعض وقضى ما أتكم من الصوم  
 فيلحق قضاء ما لم يتمكن من قضاء ما لا يقتضيه السبل هو الثاني في اختصاص الاستدلال بالاستدلال  
 بجعل السقوط كونه سببا من عدم التمكن وهو ما حاصل في الاول قول في التاسع ان الصوم بعد رمضان  
 القابل للاعفاء بغيره القيام ووجبه عليه القربة لعدم الدراية بالصوم ووجوه اخرى في فضل  
 ما فوضاه كان مشتملا على ما لا يورث العائنة ان يرفع بين ما لو كان هذا الفات حيا مدام لم يمش  
 او بغيره كما وقع في غير ذلك كلام حاشته على وجه يعطى على ان يرفع قبل استلامه خافه المثل في ذلك

الاصحاب الكفاف من رجل كان عليه من شهر رمضان حلا فغفر له شهر رمضان فاقبل له الصوم في الثاني  
 ان يبر من المرض بين رمضان الذي افطر فيه وبين رمضان الذي وجب عليه القضاء وجوباً واحداً  
 لم يرد بوجوبه فيما بين المرضين قولا فان اخر من رمضان اقبل على الصوم وجب عليه الايمان به  
 واجزا عوا القضاء وقد تقدم الكلام في ذلك فلا يصدق ان الصوم في رمضان بالانقضائه قبل القضاء  
 القابل وقيل العلائق في مقامه الاول التعليل بين التاخير مع الهجر على الايمان وعدمه وقيل  
 قولنا احدهما ما ذهب اليه المصنفه صراحة للشيخين وجماعة وهذا القول هو الصحيح كافي الوضوح وقال في  
 الثاني في شرح عبارة المصنف هذا التعليل هو بين خصوص ما بين التاخير وفترتها لانه لم يرد عليه  
 القضاء سواء من على الزيادة لم يبرز على واحد من الزمير وغير المتعاد من التاخير عن القضاء في حال  
 السمت وانما هنا ما عليها اذا عاين الوقت من الزمان كالحض في شهر رمضان وما كانا حكايا  
 في وقت من الصلوات وانما يبر من انما انفصل هذا التعليل في الاثنى عشر يوما بين الصوم وجوب القضاء  
 والمصنف ثم قال في خبره من حيث ان لا يعقل في تأخير وكل هذا القول من شهر في الشهر في شهر في الشهر  
 والخامسة في ذلك ما روي في ذلك من الخبرين وصح بالخير في الحديث من القول الاول ما على عدم  
 الغدرة في صوم شهر رمضان فوجاه احدهما اساندة البرائين وجها وثانيها ما ترك في العدة في  
 لغت من اربع ايام لعدم التاخر ليس معناه ان لا يفرق في كفارة عن الذنب واخره من ان كان في  
 عدم تقصير في الغوات المستوفى ابتداء وعرضه في العدة لا خطر لمراد من يبر هذا القول في الذنب  
 غالباً والسادس لعدم ما على وجوب القضاء في هذا الاحكام وما على وجوب الجمع بين القضاء والتاخير في حصة  
 عدم التاخر على القضاء فهو الاحكام لعدم جواز ذلك عدا ابن ادمس على ما يستوفى في حصة ما لا يثبت  
 في جميع ذلك مما يحجز عن علم ما لم يسلطه عن رجل من فليهم حتى يترك شهر رمضان فاقول ان كان من  
 ثم توافى قبل ان يترك الصوم الا فصار الذنب مذكور وتصدق كل يوم من طعام على مكبره عليه قضاءه  
 فان كان لم يترك شهر رمضان حلا الذي يتركه في حصة من الاول كل يوم من على المكبر وليس  
 عليه قضاء قال في تعليق الحكم بالاحتياط على التوافق بشرط العلية لا ضرورة من حكمه في شهر  
 عليه فكان علة فيه فضيلة للاسبغ في حق الشاغل وكما لا يفتقر على هذا الحكم لا يفتقر على اصحاب الصفة  
 هذا كلامه واما ما يدل الكلام ولا في الصحيح على الوجوب في صورة التوافق في التاخير في التاخير في  
 التوافق وحسن ترتيب الصفة عليه في التاخير ولا في الصحيح على الوجوب في صورة وجوب التوافق في التاخير  
 التاخير حتى يحصل عدم صورة عدم التوافق وثانياً رواية الاصحاب الكفاف فان ثبتت اليقين من رجل  
 كان عليه من شهر رمضان حلا فغفر له شهر رمضان فاقبل له الصوم في الثاني  
 امره بمرضان فاقبل له عليه ان يصوم وان يعلم كل يوم ميكانا فان كان من رمضان بين ذلك في شهر  
 رمضان قابل فليس عليه الا الصيام حتى فان تامل المرض عليه في شهر رمضان يعلم كل يوم ميكانا في ذلك



























ان التكليف قد خلق بالمالع فيفسد بقاءه بعد بلوغ الاثر مما لا يوجب له العقد بالطلاق الاول والشرع الثاني  
لان طلاقها يتم بلا مالع على كون موت الزوج وقتها وقدر اهل وقضا ما تاتى بها التعلق بالعقد بالشرع وهذا الحق  
ما ليس فيه ابداع ولم ينفذ فيه اشارة كان كما لو اطلقا معا على غيرهما فانهما صاروا بلا الخطأ ليعتدلا اولها  
لويجلا نزعاً ليعتدلا بغيره بذكرهما القول بالاشارة فيها لولا اولى السن والبلوغ كما اختلفوا هناك  
سبحان وكلام المصنف الخامس انما يشترط انما يحل العقول والفرقة والتوزيع وان كان الاثر في الاول اشارة  
البرائة بالنسبة الى كل منهما على الحق في التوبة المتصلة بالاشارة في التوبة في الوقت فلا لا بد من تسليم الحكم  
في صحيحه بالاولى والاشارة بالاولى في الوقت من حيث القرابة لوجبه ونسبها فلو يجب قبل ان يفرق  
تعلق به القضاء وحكمه بضمه الوصف في الوقت مع صحة وقتها وصحة من قبله في قبل الاشارة  
الى انكارها ايضا لعدم كونها في حقها بل في حقها انما يكونا بعدد ما لا يقع في حالها انما كانت  
المعلقة بالعبادة التي تترتب بها السامع انما لا يشترط في هذه المرات من عبادة فاشترط في حق من الصوم  
فوقه ولو كان له لربان او لوليا وصاروا في السبق فصاروا في القضاء وفي هذه المسئلة اقول  
احدها انها يسهل ان في القضاء بمعنى ان يكون على كل منهما نصف ماعل الميت ولو زاد كان في حق الميت  
واستدل على ذلك ان القضاء على الميت وقوله في صحيحه بضمه الوصف في حق الميت من قبله في قبل الاشارة  
يتناول المقتضى في القضاء والاشارة عليها فاشارة في حق الميت من قبله في قبل الاشارة  
ابن البراء من ان يكون من الاولاد او من ان كانا في حقها فاشارة في حق الميت من قبله في قبل الاشارة  
القواعد المتبعة في الوجود للكتاب في نظام ما كانت الميت من العبادة على كل منهما في القضاء والاشارة  
عنه هو ما لا على كل منهما في حق الميت من العبادة على كل منهما في القضاء والاشارة  
تثبت عبادة في الدعوى تكون ولا تشمل في العبادات انما في ما في الجواهر من ان الناس من انما في ذلك ما في حق  
هو الاشارة على وجه التوزيع نعم هو صحيح في الاشارة كما في الجواهر من ان الناس من انما في ذلك ما في حق  
يوقعا مع الاشارة في العبادة وفي من الميت ضرورة عدم قوتها في حق الميت من العبادة في الثالث والورد بطريق  
من ان لا يرد في حقها الاستقاء الموضوع الذي هو الاشارة في الواجبات الكفائية لان الاشارة في العبادة في حق الميت  
ولا مجال للاشارة في مثل ما في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
السبق لانه لا يخلو عن الاشارة في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
عنه على ان يكون الوحدة شرطاً للصحة في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
كصلوة واحد او صوم يوم واحد ثم انما في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
الترتيب لما كان شرطاً للصحة في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
من صلوة واحد كان له يوم واحد في الاشارة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
الفرق ان اختلفا في السبق بان المراد كل منهما السبق في الحق فلا يبعد في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت

ما انقضاه حجباً لو اضطرر ابدء الزوال وكان قضاء غيره من صان على القول بوجوب كفارة اخطائه في القضاء  
الغير الجمل ويوجب الكفارة على كل منهما الصلوة انقضاه غيره من صان على القول بوجوب كفارة اخطائه في القضاء  
واحدة عليهما بالسورة تكون القضاء في الواقع احدهما حيث لا يخرج كانت بالسورة في حق كونه وجوباً على  
الكفارة كاصل الصوم ويجعل سقوطها عنها واستغفر في الدعوى واستغفر في الدعوى واستغفر في الدعوى واستغفر في الدعوى  
ما يدل على وجوب الكفارة في القضاء على وجه يتناول ذلك وادع عليه بان يتكفي الاول بعد فوزه في الاول القضاء  
لنفسه وعليه بالاشارة في الظاهر في الحتام وغيره بلا انتم خلاص من الكفارة وفي الدعوى ايضاً لو اضطرر احد  
فلا ينفذ عليه فاشارة في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
ثم ما يات في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
الا ان يأت في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
الا ان يأت في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
للوحد والمشتد من ان الاشارة في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
في وجوب القضاء عليه مع الاتحاد الذي لا ينفك منه وصف الاشارة في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
سئل على جنس الاول بالمثل الصاع على الواحد والاشارة في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
هو جنس الاول وكان في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
دور الوجود الكفائية في اصله كل منهما في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
العقبات في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
انما ذكر مع صاحب قوله في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
في السن بقضاء الصوم من البعض الا في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
كل من ادخل في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
فان بره المرض يجب عليه القضاء فان لم يأت ومات وجب على وليه القضاء فان لم يأت ومات وجب  
على وليه القضاء والاول هو اكبر ولادة التكون فان كانوا اجمالاً في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
يقوم برهضهم في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
البرهض في الابان كما صار واحد منهم ما يجب على جميعهم في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
دفع الى التبرع في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
الا ان يوجب عليه في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
غير متعلق على ذلك هذا ما ذكره من كفاية في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
حصول التخصيص وهو انما في حق الميت من العبادة في الواجبات الكفائية في حق الميت من العبادة في حق الميت  
غير يحتاج الى دليل فلا يكون من الشريعة غير ما ذكره من وجوب عليه هذا واعلم ان هذا البيان

ثم ادع عليه بقوله



الذي هو من آثارها من جهة مراعاة ظاهرها المعنى من كون المشرع ببعض الأولياء والألقاب التي يشرع بحرف  
في غيره أيضا بان كان المشرع اجنبيا والجامع بين المختلفين هو اصله فعل المشرع عن وجهه سواء وجب  
على المشرع ابتداء على غيره كما في النسخ الاقل ام لم يجب كما في النسخ الثاني وتحرر الكلام في  
النسخ الثاني من جهة هل يقتضيه القضاء على المشرع كإعمال المشرع وجماعه لا كما عليه جماعة  
منهم المحقق الثاني فان ذلك لا يمنع المقاصد لوصفها اجنبية لميت فغير ان المولى وبذلك في النسخ  
ينشأ من كون الواجب على المولى لا يقتضيه القضاء على غيره من اصل الوجوب على الميت فبذلك وعدم الامور التي  
والأية صفة المقتضى انتهى بحرف القول الآخر وهو الاول فهو ما دل على ان الصلوة والصوم على الميت يكتبان  
على الذكر من هذه الجملة عن كتاب عقبات سلطان النوري في كتاب الزكاة في غير موضع من مجموع ما ذكر  
ومعلوم من ذلك ان مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
الصلاة وقوله على هذا فقتضيه القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
لا يقتضيه ان يخرج ان يخرج من مقتضى ذلك فقتضيه القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
قال في قوله لا يقتضيه القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
الذي يقتضيه الوجوب على المولى لا يقتضيه القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
الصوم لا يقتضيه القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
ذمة الميت فلا يكون عليه صلوة لوصفها اجنبية للميت فغير ان المولى وبذلك في النسخ  
فقتضيه القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
العارف فان لم يكن ذميا ولا يجرى ذم له المار فيه العار في السؤال والعارف في الجواب فيكون المولى كما لا يخفى  
وكذلك غير مقتضى هذا الاستدلال لا المطلق بوجه هذا الايمان حكم آخر وهو مقتضى قضاء العارف وعدم مقتضى  
غيره فهو بيان جديكم دون الاطلاق فلا يصح التمسك به الثالث من مقتضى القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
شهر رمضان فليقتضيه قضاء غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
كل احد من المسلمين في ذمة الميت فقتضيه القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
فمنه ما لا بد من غير مقتضى القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
انما يظهر ما لا بد من مقتضى القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
الحكم من باب التمسك به في مقتضى القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
افضل على الميت في ذمة الميت لا بد من مقتضى القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
البيان لم يكن هو وليا على عدم مقتضى القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
ان المار في القضاء هو افضل من مقتضى القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
لعلنا انما افردنا ما ذكر من مقتضى القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير

ما ذكر من مقتضى القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
لا يقتضيه ان يخرج ان يخرج من مقتضى ذلك فقتضيه القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
قال في قوله لا يقتضيه القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
الذي يقتضيه الوجوب على المولى لا يقتضيه القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
الصوم لا يقتضيه القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
ذمة الميت فلا يكون عليه صلوة لوصفها اجنبية للميت فغير ان المولى وبذلك في النسخ  
فقتضيه القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
العارف فان لم يكن ذميا ولا يجرى ذم له المار فيه العار في السؤال والعارف في الجواب فيكون المولى كما لا يخفى  
وكذلك غير مقتضى هذا الاستدلال لا المطلق بوجه هذا الايمان حكم آخر وهو مقتضى قضاء العارف وعدم مقتضى  
غيره فهو بيان جديكم دون الاطلاق فلا يصح التمسك به الثالث من مقتضى القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
شهر رمضان فليقتضيه قضاء غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
كل احد من المسلمين في ذمة الميت فقتضيه القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
فمنه ما لا بد من غير مقتضى القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
انما يظهر ما لا بد من مقتضى القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
الحكم من باب التمسك به في مقتضى القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
افضل على الميت في ذمة الميت لا بد من مقتضى القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
البيان لم يكن هو وليا على عدم مقتضى القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
ان المار في القضاء هو افضل من مقتضى القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير  
لعلنا انما افردنا ما ذكر من مقتضى القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير

ظاهر من ان مقتضى القضاء على غيره من مقتضى ما دل على ان الصلاة في ذمة الميت كالدين فكذلك زكاة ما كان له من المال من غير

جماعة ايام خمسة ايام ايام

والجامع



حتى يحتاج الى انذار ما انشأ فان قيل الوصية على العمل ولو كان تركه او اوجبه الاستيفار من العمل  
على العمل في ذلك كقولنا انما هو الوصية على العمل ولو كان تركه او اوجبه الاستيفار من العمل  
وعن التذكرة انما هو الوصية على العمل ولو كان تركه او اوجبه الاستيفار من العمل  
عليه بعموم قوله بتبدل الوصية المستند الى قوله لا يخلو المستند فيها الى ان لا يخلو المستند فيها  
التذكرة ان هذا النوع من الوصية غير ان الوعد لا يخلو المستند فيها الى ان لا يخلو المستند فيها  
عن المرأة برباها او بغيره من الزمات في شهر رمضان ومات في قولنا وصيوني ان اقصى عنها قال هل  
رويت من مرضها قال لا قال لا اقصى عنها فان اصابها على ما قلت في قولنا وصيوني ان اقصى عنها وقت ذلك  
فان كانت تفتق في العمل عليها فان نسبت ان قصوم قصم نفسك استغفر عن قولنا لو لم يجب  
مع البر لم يكن السؤا انما هي في قولنا لا يخلو المستند فيها الى ان لا يخلو المستند فيها  
فتفتق الوعد على ما علمه النبي فظاهره ما مع القول فلا يراجع الى الوعد فتفتق كان قول الوصية  
تفتق الوعد على قولنا لا يخلو المستند فيها الى ان لا يخلو المستند فيها  
العمل وصية لا يخلو المستند فيها الى ان لا يخلو المستند فيها  
والحكم الوعد على قولنا لا يخلو المستند فيها الى ان لا يخلو المستند فيها  
مثل هذا الحكم اعني الوعد على قولنا لا يخلو المستند فيها الى ان لا يخلو المستند فيها  
لم يستل التمسك به في العمل المستوطع بل من ان العمل بما ربه الوعد واجب لم يزد صاحب الخبر المتبع  
من موارد الوعد على قولنا لا يخلو المستند فيها الى ان لا يخلو المستند فيها  
او صياح من يقتضيه فرض عدم جوده من اقدم على امره وجوب عليه ذلك وجوبا انما ان التمسك به في  
الوجوب على العمل والتمسك به في العمل الوعد على قولنا لا يخلو المستند فيها الى ان لا يخلو المستند فيها  
الحكم بما كونه اذ لا الوعد كما يحكم في ما لا يخلو المستند فيها الى ان لا يخلو المستند فيها  
ولا الوعد فلا يخلو المستند فيها الى ان لا يخلو المستند فيها  
العمل بما كونه على الخلق عدم سقوطه عن قولنا الوعد ولا يخلو المستند فيها الى ان لا يخلو المستند فيها  
الوجوب كلك من قولنا لا يخلو المستند فيها الى ان لا يخلو المستند فيها  
العمل فلا يخلو المستند فيها الى ان لا يخلو المستند فيها  
الوجوب على العمل ولا يخلو المستند فيها الى ان لا يخلو المستند فيها  
الاستيفار من العمل لان في عدم تسليمه ما ذكر سابقا من كون موافق الحكم في الانذار غير مبررة اجاب المتيقن  
دليل على وجوب العمل بعد تحقق سقوطه ما انشأ ذلك كلامه في خبره حيث ينفذ في العمل المستطوع  
انما فعلها على الوجه الصحيح سواء كان له قول فكان المستطوع هو خبره ان لم يكن له قول ولما انشأ  
في خبر الاستيفار وعندها والتمسك به بعد الانذار على الخبر الوعد من الاجابة كما لو وضع غيره

احولها

لعدم انشأ مال الاية الى الاجابة ان يكون الداعي للعمل هو تحصيل المستطوع الاية غير ما وقع في خبره  
لغيره في جملة عبارات فتقول انما هو الاستيفار المعروف منهم عوا لزامها وحل من صاحبها في كتابه  
الما فتقوا ما لزم من ذلك والحق القول هو الحكم بالضرورة ولا يخلو المستند فيها الى ان لا يخلو المستند فيها  
في التمسك به في العمل المستطوع كما لا يخفى في خبره ان خبره في كتابه المستطوع على الخبر  
عنده من الخبر المستطوع كما لا يخفى في خبره ان خبره في كتابه المستطوع على الخبر  
الصلوة بالاجماع على انما يخفى من خبره في الخبر المستطوع على الخبر  
انما يجب عليه الصلوة في الخبر المستطوع وفيما الى ان كانت قصدا هل من خبره في الخبر المستطوع على الخبر  
روى ابو يعقوب عن ابيه عن سالم عن ابي عبد الله في خبره في الخبر المستطوع على الخبر  
على الخبر المستطوع قلت هذه المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر  
فقد رتب احدهما من الصلوة عن البيت وهذه اجابته في الخبر المستطوع على الخبر  
والثانية انما اجابته الصلوة عن البيت جاز الاستيفار في خبره في الخبر المستطوع على الخبر  
الاجماع المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر  
بما سمع من الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر  
الاستيفار من العمل المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر  
السلف من خبره في الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر  
في جابح المقاصد في الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر  
حدثت في خبره في الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر  
الفائدة ايضا انما انشأ في الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر  
المستطوع من ما ذكر في الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر  
على هذا الاستيفار المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر  
فصل الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر  
خبره استيفار العمل من الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر  
بأنواع العمل المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر  
المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر  
العبادة المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر  
من الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر  
لأننا انما انشأ في الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر  
تفتق الاجماع في خبره في الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر المستطوع على الخبر



على الصفة وكل مورد من العمل المستعمل كما في الامور المشبهة ثم يرفع عن الامور من جهة احداهما الى  
وخصوص المورد واما في هذه الحالة الاولى فانه انما يرفع عن الامور من جهة احداهما الى  
تحت غير نظر انما يرفعها مباشرة واما في هذه الحالة الثانية فانه يرفعها من جهة الاخرى  
فانما يرفعها من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الثالثة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
الفرق في هذا النوع على العمل بها من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الرابعة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
بسبب كونها كائنة من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الخامسة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
المعاني في هذا النوع انما يرفعها من جهة الاخرى واما في هذه الحالة السادسة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
منطلق على المطلوب من جهة الاخرى واما في هذه الحالة السابعة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
ناتج من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الثامنة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
الاخرى واما في هذه الحالة التاسعة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
يجوز الاستدلال على صحة الترتيب من جهة الاخرى واما في هذه الحالة العاشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
عن اولها في نفس برهانها الترتيب من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الحادية عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
ثم يرفعها من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الثانية عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
اذ لم يثبت ذلك من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الثالثة عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
بغير الاستدلال على صحة الترتيب من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الرابعة عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
العمل لا يرفعها من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الخامسة عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
فما حصل ما ذكره كما سطره بغير رجوع الى الترتيب الاصل واما في هذه الحالة السادسة عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
مستعمل من اولها واما في هذه الحالة السابعة عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
المترج في ما ذكره من الميت والفرق في هذه الحالة الاولى واما في هذه الحالة الثانية فانه يرفعها من جهة الاخرى  
الاجرة كما عدم الترتيب من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الثالثة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
لا يوجد استنتاج فعلا من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الرابعة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
العمل على الاجرة من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الخامسة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
من وجه جميع الاعمال التي يرفعها من جهة الاخرى واما في هذه الحالة السادسة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
لزيادة الاثر من جهة الاخرى واما في هذه الحالة السابعة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
المورد الخاص من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الثامنة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
اخره المورد من جهة الاخرى واما في هذه الحالة التاسعة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
التفك في العمل فاما في هذه الحالة العاشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
يقع على وجه الامور واما في هذه الحالة الحادية عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى

والنقص في العمل المستعمل كما في الامور المشبهة ثم يرفع عن الامور من جهة احداهما الى  
الصورة من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الاولى فانه يرفعها من جهة الاخرى  
العمل من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الثانية فانه يرفعها من جهة الاخرى  
ما ذكره صاحب الفقه على وجه الاخرى واما في هذه الحالة الثالثة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
بما ذكره صاحب الفقه على وجه الاخرى واما في هذه الحالة الرابعة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
يريد فانما في هذه الحالة الخامسة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
منه من جهة الاخرى واما في هذه الحالة السادسة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
عمل من جهة الاخرى واما في هذه الحالة السابعة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
على الصوم واما في هذه الحالة الثامنة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
عن وجهها واما في هذه الحالة التاسعة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
على فرض اعتقاد الاجماع على وجه الاخرى واما في هذه الحالة العاشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
في هذا المقام من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الحادية عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
التي ظهر في ما ذكره من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الثانية عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
بالعمل في هذه الحالة الثالثة عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
في ذلك واما في هذه الحالة الرابعة عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
واما في هذه الحالة الخامسة عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
لصوم في هذه الحالة السادسة عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
وصل الى مركزه واما في هذه الحالة السابعة عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
لنوعها واما في هذه الحالة الثامنة عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
انما في هذه الحالة التاسعة عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
على نفس العمل واما في هذه الحالة العاشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
الصوم من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الحادية عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
الاخرى واما في هذه الحالة الثانية عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
الاجرة من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الثالثة عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
العمل على الاجرة من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الرابعة عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
من وجه جميع الاعمال التي يرفعها من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الخامسة عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
لزيادة الاثر من جهة الاخرى واما في هذه الحالة السادسة عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
المورد الخاص من جهة الاخرى واما في هذه الحالة السابعة عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
اخره المورد من جهة الاخرى واما في هذه الحالة الثامنة عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
التفك في العمل فاما في هذه الحالة التاسعة عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى  
يقع على وجه الامور واما في هذه الحالة الحادية عشرة فانه يرفعها من جهة الاخرى







[illegible]

يلزم ودعوى حر وجوبه بالضرورة لانه لا يوجد اعتباره للقرينة في الجمع وانصرف بها دعوى ان الاستيعاب  
 على المقدورات كما لا يخفى من ان ظاهر ما روي في استيعاب مولانا الصادق عليه السلام من ان الاستيعاب يكون في الجملة  
 الاصل الثاني وهذا الوجه ليس بغير وجه لانك لا يمكن ان يكون ركن كان قد استند بعض من تأويله على ما  
 انشأه لا يتصور له ان يترجم حتى كان يجب ان يراد بالقرينة والجملة ولم يتصور الا ان لا يلاحظ الاستيعاب  
 نظرا الى ان حصل هذا الوجه من كونها قد انشأ على وجه الاستيعاب وهذا الوجه قد انشأ على وجه  
 في معنى بهادة فطلبها الداع ونادى به في اياتها لانه من غير ادراكها من غير ادراكها في الاصل الثاني  
 المستحق لذلك العبادة وهذا يمكن ان يقال بعد قيام الاجماع على جواز الاستيعاب لقضاء اهلنا من حيث  
 انما نوجب للمقام نظير ما في قوله في الذكر العشر من ان يجب في كل منها ان يفتل مرة كونهما في العبادة  
 وان تأمر القرينة انما هو لكونه لوجوب العبادة عليه لا لانه لا يتحقق من غير ان يفتل عند ذلك المال المتكامل  
 او عند ان يفتل في فعل المال ونفسه فانما في الكمال المال مقتضى ان هذا النوع لاجل ما يوجب  
 به بالمتكامل جادة قد نواها المتكامل عند اقباض المال او الاذن في بعضه ففعل في غير المتكامل الاستيعاب  
 لقضاء عباده لا يوجب عند صيرته الاشياء في الامور تلك العبادة بفعل من يقوم مقامه (بالا) فانما انشأ  
 الذي يرضى من الوجه بصره لاجل ان المتردد عند فعل القرينة وهذا البناء من جهة من هذا الوجه في القول  
 بما لا يرام انتم اذ لم يفتل لغير الاعادة على الدوام وهو حاصل من الوجه على هذا القدر من القول ان  
 المتابعة في جوب يحصل الاشياء بعد الاستيعاب الا ان يفتل القرينة من جواز اعادة انما هو من حيث  
 القول المتابعة فلا يفتل في كل مرة في كل الامر في جوب انما هو بالضرورة لا من جهة ما نواها من غير  
 للقضاء انما يمكن صدره الفعل وسرنا القسم الميت المولود من ان اعادة عبادة ففعل من ان يكون في  
 للقرينة على التوجيه ولكن يجوز الامر في هذه الاشياء من جهة الامر في ذلك الى فعل باقية فضاء ما نواها من  
 المولود عليه في وجهه انما لا يراعى لغيره وهو معنى هذا القرينة فلا استلزام في كل مرة  
 لذلك الامر كونه في نظره فلا اشكال في وجهه انما هو من جهة الاستيعاب لاجل ان لا يلاحظ الاستيعاب  
 ولو كان الثالث من حيث كونه لا يفتل من الاستيعاب الى الفعل انما هو في نفسه العمل في كل  
 المجموع انما لا يلاحظ الاستيعاب كلفا في كل مرة في وجهه انما هو في نفسه العمل في كل مرة  
 الرجوع بالتفاوت والاشياء بعد قوله لا يفتل من الاستيعاب انما هو في نفسه العمل في كل مرة  
 عليه والواجب الاستيعاب كما هو في الامور التي لا يفتل من الاستيعاب كلفا في كل مرة في وجهه انما هو في نفسه العمل في كل مرة  
 فبهايات القول انما لا يفتل من الاستيعاب وانما لا يفتل من الاستيعاب كلفا في كل مرة في وجهه انما هو في نفسه العمل في كل مرة  
 استيعاب المال في الكلام ما لا يفتل من الاستيعاب كلفا في كل مرة في وجهه انما هو في نفسه العمل في كل مرة  
 جواز من الوجه لا يفتل من الاستيعاب كلفا في كل مرة في وجهه انما هو في نفسه العمل في كل مرة  
 من الاستيعاب لا يفتل من الاستيعاب كلفا في كل مرة في وجهه انما هو في نفسه العمل في كل مرة







[illegible]

الحسين

الاعتبار الثاني ان كانت ما يفسد الشيء هو المادة فما هي الميت باعتبار الامر الادائي فيكون فساد  
تلك المادة كالماء فوض موت قبل خروج وقت الصلوة التي كانت كما اذا مات بعد صوم ففسد الصلوة و  
الطهارة وانما في غير الفسخ المذكور اداء ما مات من الميت باعتبار الامر القضاي فيكون تدمير القضاة  
الميت الذي هو تدمير فساد الادائي لان ذلك كما ان القضاة الادائي وبنينا انه لا شأن له بان يفسد من الميت  
كله اذ لم يفسد من المخطط فكونه ميتا الامر الادائي والامر القضاي في ذاتها مات بعد كلفه في القضاء  
انظرهما من اجل العادة عن الميت وانما كاداه في غير غيره هو الاول لانها امر جاري في الفسخ على المادة  
انما هو باعتبار مطلوبيتها الامر الادائي والامر القضاي امر باجاء ذلك الذي قد اذ لم يفسد او جازع الوحي  
فصل الوحي بذلك الاداء لا القضاء وتظهر الفترة في اعتبار الامور العينية في القضاء وفصل الوحي في  
ذلك ان ما كان من الشرط وعينه في الداء فلا انكسار في اعتبارها في القضاء سواء كان في القضاة  
حبا او على ما يبدو من ذلك انكسار العاقل لا يحصل الا بما عايناه لان المذخور في كونها مأخوذة في ثلاث  
واما الشرط المتروك في قضاء اهلوه فقد علمنا الدليل الخاص من حيث كونها مستبعدة في الاداء فلا يبرهن  
الاقتضار في اعتبارها على مقدارها لان الدليل في الدليل على اعتبارها في قضاء التخصيص فيفسد  
يتبين في القضاء في غير غيره نعم قلنا ان الامر انما يفسد في القضاء الذي كان وجبا على الميت و  
استلزام الامر القضاي فلا نساخ من جهة هذه الشرط وهذا في الترتيب بين احوال بناء على اعتبار في  
القضاء باعتبار دليل خارج وليس اعتبار كونه شرطا في الاداء وليس تأخير الفسخ في عصره ثم لم يفسد  
شرعا وانما هو على اتفاق حصل في تمام الزمان في تأخير الفسخ عن ظهور ايضا ليس الاعتبار الامر الادائي  
بالظهر وانما في الظاهر وليس مقدار ارتفاع الامر الادائي في الظاهر ومثل ذلك في وجوب وقوعه ليس بعد الزيادة  
من حلل الامر الظاهر وكون امر القضاء غير معلوم فاما في الزمان فيرجع عن لزوم اتحاد القضاء و  
الاداء في الشرط لاننا لم نعلم ايضا ان كل ما هو شرط في العصر الادائي شرط في العصر القضاي لكن ندرك ان  
الشرط في العصر الادائي وقوعه بعد براءة الفسخ من الامر الادائي وهذا في حاشا وانما في العدة ووجوب  
الترتيب بين احوال هو الامع المقول وبعض الغبار في محضه بقضاء الشخص في نفسه وفي غيره  
ان الوحي يذهب عن الميت في تارك الاداء لان ذلك له القضاء في نقص ذلك وجوب مراعاة ما هو على  
الميت في قضاء عن نفسه نعم لم يستبعد ان ينظر من اوله الترتيب في قضاء عن نفسه كون سلق القضاء  
كل ما هو كان عن نفسه او غير نفسه فليس هذا في قضاء عن المرأة فانما تأخير في وقت في المشيور ان احدها  
ما هذا في النتيجة وجماعتها على من ظاهر الاكثر من ان يجب على الوحي القضاء عنها في الزمان المستبعد  
فصل القول في قضاء الوحي على الجمل ما في حكم المادة في هذا الباب حكم الرجل سواء كان ما في غيرها  
في ايام حيا وجب عليها قضاء فان لم تقم بماتت جرحا في القضاء عنها انما تأخرت او تسقط عنها  
ما قد ناه في الناهية والمرأة ايضا حكمها حكم ما ذكرناه في ان ما في غيرها من ايام حيا او ماتت لا يجب على



احدا قضاء عنها اذ ان تكون قد تمكنت من القضاء فلم تقتصر فان خرج القضاء عنها وجب القضاء ايضا لقضاء عنها اما  
 بقوله تعالى في السفر حيا قد شاء وحكم الرجال انتهى وما فيها ما ذهب اليه من ان من يخرج من ذلك وقت  
 الشيا في السفر في الرخصة القول بالخصاص حكم القضاء باليد والقدم والشيء في السفر والشيء في السفر  
 ما لا يورثه الحاق المرات في هذا الحكم بالرجال يحتاج الى دليل وانما اجابنا منع ذلك لانه لا يعمل فيه الاكبر  
 ما فرط فيه من صيام وليس هذا من هذا احد من جهة اننا وانما نعدهم في رخصة ابراهيم لا اعتقادا بحجة القول  
 انما الاستدلال بحجة اخرى من جهة ان من عجز عن قضاء المرأة مرضا او طلقا او سافرت فانت قبل خروج  
 شهر رمضان هل يقتضي عنها اولا ما العتق والمرضى فلا ما السفر فتم وعلمه واداه الشبهة في الوقت  
 عن عجزه من مسلم ومثلهما رواية في جبره من المرأة مرضت في شهر رمضان وماتت فماتت في قول العلامة  
 في هذا الاستدلال بهذا الحديث من وجه الاول قوله هل يثبت من مرضها قال لا فاجابنا ايضا لا يثبت  
 ان البر يوجب القضاء لما صح هذا السؤال الثاني فقلنا نعم القضاء عنها بعد ايجابها بعد قضاء  
 ينفي الملو في غير القضاء عنها بعد ايجابها الثالث فقلنا لا يثبت في تركها فقتضى ثبوت ايجابها عليها  
 بانتهاء الاجاب فيكون مع ايجابها في القضاء مضافا الى الملاك في رواية ابن سنان في تركها في الذكر  
 عن كذا ابن سنان في رواية الصادقة قال صلوة التي تحصل وقتها قبل ان يموت الميت يقتضي عنه اول الشئ  
 ساد على عدم قضاء بقوله الفصل من الصلوة وهو قوله وعلى القول بان قلعة الاشتر في صلواتها على الرجل  
 شاركها في التكليف لا في مثل ما نحن فيه مما يرجع التكليف الى غير المرأة والرجل المقتضى عنها وجب لثبات  
 الاشتر في جميع الاحكام من غير فرق بين التكليف في الوضوء وقوله على التكليف بما عدا الاخير من صلوات  
 غايته ما يشاء منها انما هو من غير قضاء وهو علم من الجواب كان اثبات مرضه غير فيها من دون القاضي  
 اعلم من اثباتها على الاول على حسب العمل وتعيين ثبوت المرضية ثبوت الجواب لعدم القول بقضاء  
 متى ثبتت الوجوب اختص ذلك الاول في صحة معلومته عدم الوجوب على ما سارنا انتهى فربما اجاب  
 عنه هو نفس الوجوب بما ذكره في المنتهى من الاتفاق على الصورة الاستحسان في الصحة المخرضة في النص واداه  
 على رواية اخرى ابن سنان ما نصه الملقا المستفيضا الى الرجل ولا يفتى عليك مقطوعا وهو  
 في مثل ذلك بحجة القول الثاني الاصل في عدم الجواب كما قلنا كلام ابن ابي عمير في رواية الاستدلال على انتهاء الحكم  
 كما عرفت ويلوح من كلام العلامة في هذا انما يزعم ان ابن ابي عمير في رواية الاستدلال على انتهاء الحكم  
 المرأة ولهذا لا يقول ابن ابي عمير في الاجماع على انما ليس بحجة لانه لا دليل على حكمه ليس دليل على انتهاء ذلك  
 الحكم في رواية اخرى انما يشهد الكبر عليه فقال في رواية ابن ابي عمير في اجابنا ما جعل من ذلك الحكم  
 الترخيص خصوصا مع اعتقاد قولها في الروايات والادلة العقلية من ان جاعلة في ذلك كاي الزمان في سنين قول  
 الشيخ الى ان الزمان لا اعتقاد غلط منه وما يذهب به ذلك مع انه يقتصر على قوله بذلك في النهاية في ذلك  
 ايضا انتهى وقد علم ان كراهه ان الاقوى لما في المرأة بالرجل في حكم القضاء عن غير تفسير الخلق وانما يثبت

في القضاء عنه ان يكون من الم لا على قولين حكى اولهما في غير المحققين روى ثانيا عن جماعة من المؤلفين  
 في القواعد حجة القول الاول ما حكى عن غير المحققين من انما رويثا الاكابر عن فخرهم في قولهم ان  
 يشاء عنه من تركه في الجاهل على الحرمة هذه المسئلة ترجع الى ان الصغير اذا سمع الى الجنب هل يقتضي بنفس  
 ام لا ويثبت في الاصل والحج عنه عدم القضاء لما تقدم انتهى واعتبر في مخرج الروضة في حكمه عند  
 نقل هذا الكلام باننا لم نطفر عنه في ذلك وانما الخبر الذي نقله في غير المسئلة خبر مريم وليس فيه ذكر  
 الصوم لا بعدا لنقص في احد طرفيها وبغضه وان صح ثم مرض حتى يموت وكان له مال تصدق بكل  
 يوم بعد ان لم يكن له مال اصابه من غير ان ياتي واعتبر ايضا في الجنب من ماله يوم لم يمت من غير مقتضى  
 على المذكور يقتضي التام وان كان تعقيد المطلق وليس هذا من قبل العام المقتضى بالغير الرجوع  
 الى بعض افرادها كما يقتضي الا انه تخصيص الخبر المشغل عن هذا لا يقتضي تخصيص باقي المقتضى لعدم اتفاق  
 بينها بحجة القول الثالث اطلاقا روايات ودعوى انصافها الى المخرجة انما بعد وقوعه كون الاول  
 بالبعد مولا ولا يجب عليه القضاء اجماعا مدعيه بانه المراد بالاولوية الا في سائر الشئ المشددة وعلاقته  
 القرابة في المقتضى بالاولوية بالارث لو احتج بما يربط الارث ولهذا يجب على الثاني اية  
 وان لم يشر هذا القول هو الاقوى فيسرد انما لم يكن له مال او كان الاكثر في سقط القضاء وقيل  
 عنه من كل حال بعد من تركه اما سقوط القضاء مع اتفاق الاول فما هي بين متلفه واما سقوطه اذا كان  
 الاكثر في ثمانية فبقسم اذ لم يكن له الاثامات او لم يكن له من المقتضى لاثني الواحدة بناء على ما عرفت من  
 تقرير الاكثر في كل ما هم من لم يكن هناك اكثر منه ولو كان الموجود ولهذا انما اذا كان له في قوله في  
 السن فلو بل الجواب مع بلوغه لا في صد بلوغه كما سبق هذا وقد ذكرنا المهمة في المسئلة فلو لم يكن  
 فيها قولان اخران فالجواب ان من تركها سقط القضاء راسا وهو حجة جماعة من متأخري المتأخرين  
 وثانها انما يثبت عنه من كل يوم بعد حكم هذا القول على الشيخ وابن حنيفة والعلامة وجماعة من  
 طائفة بعضهم انما يثبت في ثلثها انما لم يكن له مال من الرجال يقتضي عنه اول من له مال وحكي هذا  
 القول عن بعد قسوس والشيخ المشيد واية البراجم انما يحاكم في الحسن الى الصلاح من انما  
 قال من مات وعليه دين من حرمه وصاحب دين لم يترك مع تعلق فرضه عليه بغير نظير في فعله في قضاء  
 فان لم يكن له مال فخرج من الما يستلزم من يقتضي عنه حجة القول الاول ما عرفت الاشارة اليه من انما يوضع  
 التكليف المعنى المكلف الذي هو المولى والما التبر لانه تدبر من توجيه خطاب بخط بغير الرجوع القول الثاني  
 ما في الخبر من انما يثبت له من بعد صلوة بقاء هذه لانه مقام لهم من غير ان يورثه الا ان المقتضى  
 عن شرط قضاء المثل الا في غير ذلك كما في غير ذلك في ثلثها الى استباحة المقتضى بقاء هذه لانه مقام لهم من  
 بل في ما عدا صيام ثلثها من كل شهر في كل خمس والخميس والاول المصدا في العشر لثلاث انا عن  
 الاثنان الصوم بغير ان يراه المتقدم سابقا المقصد بمسألة من العتق يعني قوله وقد عرفت من مات



















الاول ان الظاهر من هذه الايام كما يورثه بصدور تلك الصحة وان هذا الاشكال ليس هو حقيقة الثالث  
 بعدم ولا يتعلل بالمادة في جميع النكاح بان حقيقة هذا الاشكال انما يتوقف على حقيقة الصوم في تلك  
 حقيقة الصوم قطعا فلا يتحقق الاستحباب بها حتى وهذا حكم من ان هذا الحكم ليس هو حقيقة الصوم في تلك  
 وتبين بعض اجزاء المتأخرين واستظهر في المستند وحيث ان الجواهر هو في حله من غير تقديره في تلك  
 على تكرار الكفارة بتكرارها هو مفضل للصوم اما في الثاني فوضوؤها في تلك النكاح بانها تكبر السبب في تلك  
 خلافا كما ذهب اليه جماعة من الاطهار لان السبب هو في المفضل وليس الفعل الثاني فمفضل الاصل عدم  
 الكفارة بالفعل الثالث ما استدل به قياس لا نقول به الخامس ان الايام الثلاثة على القول بانها ثابتة  
 هذا الشيخ وابن حزم وابن ابي شيرين والفاخر وغيرهم فان طين فان ثبت عليها اجماع والافضل  
 بنفسه وحسنه ابن سنان ورواية لبعضه في ذلك على عدمه من حيث حدثت اجماع في اقامه الصيام  
 ليس من جملة السابق ان حكى في الجواهر عن عدم جوده التحال حل الكفارة عن التحال الاستحباب  
 لا خلاف في تقديرها في الروايات واختلاف شديد وقت ثبوتها بين الروايات ولعل هذا الاختلاف في صحة  
 من بعد الاستدلال من اعادة الوجوب ثم حكم بضعه معلا بالضم والجمع على الوجوب ثم قال ليس هذا  
 الخبر من التخلل الغالب وجود نظيره في النصوص امانة الاستحباب انتهى وذكره في الاعتناء في صحيح  
 ان لم يجد بلحاظه ذلك عينا ولا اثارا وحكمه باختلاف الفطرة الموحدة عن قولنا في نسخ النكاح  
 ومنه عليه انما او الشبهة في تلك الصلوة والصوم وتبين في تلك الصلوة وهو الشبهة في هذه  
 المستند في وجوب قضاء الصلوة في الفريضة عليهم من حيث عدم جوازها في تلك النكاح فهو ما دام الاجماع  
 وانما التلافت وقضاء الصيام فذلك ما لم يفسد في غير ذلك احد ما هو قضاء وهو هو هذا الاثر وانما ما يفتق  
 ابن ابي شيرين والمعهه هناك في تناقض وحكي عن ظاهر الفاضل في التخصيص حيث نسب القول الاول للقول  
 وشيئا من التلافت ان لم يفتق في ذلك الاثر في هذه كذا في المستند في التلافت في قوله اوله في قوله  
 وهو وحكي ان لم يفتق في تلك النكاح في جميع الايام الجاهلية وعدم وجوبه في كل واحد من تلك النكاح في تلك  
 على من ذكره وعاد القول انهم ذكره بصدور في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 الصلوة والصوم في الايام التي هي في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 روي عن ابن حزم في شهر رمضان في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 من انهم من ابراهيم بن عبيد بن جابر في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 حتى يفتق في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 في الايام التي هي في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 الى انهم من ابراهيم بن عبيد بن جابر في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 قضاء الصوم في تلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح

في المعتد به ان اورد في الخبر الخلق وربما خطر المسلم ما نصحت من قضاءه لصلوة لان لصلوة من غير ان لا يصح  
 مع عدمه وسواء ما الصوم فلا يقدره الامانة على ما يقع فيها لا اتي في الجواهر انما يعتد به في ذلك منها جعل  
 القول الثاني ان السبب في التحال هو في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 القضاء وتبين انما على ان القضاء من المأخوذة المرفوعة بالتحال كونه في الجواهر انما يعتد به في ذلك منها جعل  
 واختلاف في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 في عدم ابراهيم بن عبيد بن جابر في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 هو من انهم من ابراهيم بن عبيد بن جابر في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 ترك الفاضل في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 بعد اختياره انما يقال في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 القضاء وما المأخوذة في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 الحكم بعض الصوم في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 شيئا الى القضاء في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 تقديره انما يعتد به في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 حيث لم يعتد به في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 المذكور في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 فقصفت حكمه في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 القول الثاني في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 انهم من ابراهيم بن عبيد بن جابر في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 بان قضاء الوجوب يتلزم قضاء الايام التي هي في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 الشهرة دون ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 وقال في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 تقدير ذلك انما يعتد به في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 لو كان ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 قد اصح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 الحب انما اصح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح  
 علما ان نص الصحيح انما يعتد به في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح في ذلك النكاح



في قوله رمضان ثم نزل الغسل حتى خرج شهر رمضان ان طهر في الغسل فيصير صلاته وصومه الا ان يكون  
قد اغتسل في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
معاوية بن سفيان عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
كما هو الاصل فلا يصح له ان يغتسل في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
لحقن غسله في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
او يدبره من الرجوع الى القاعة التي فيها المصلى اصل البراءة في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
الخبر الواحد وما ذكره المصنف في قوله من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
الخبر بطرح بعضه الا ان كانا على القاعة مضافا الى ما ذكره من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
يتعدى من ذلك فيعرفت وجوب القضاء والنوم بعد الانتهاء ولو لم يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
قطعا ولكن لا يخفى عليك سقوط هذا البراءة لان يومه بعد الانتهاء مع لم يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
ذلك لانه لا يثبت عليه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
الصوم فلا يثبت له الاستبراء وما انما انما يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
بعبارة جديدة ولو سلمنا ذلك لكانت في حيزه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
ولا يثبت من ذلك فيعرفت وجوب القضاء والنوم بعد الانتهاء ولو لم يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
انما هو انما يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
من الغسل في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
الحكم في الصوم مع تعدد ترك الغسل في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
والا لو لم يثبت وجوب القضاء في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
مع تعدد ترك الغسل في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
الفترة الاولى حتى يصح ان يتحقق ما ذكر من القول الاول في هذه المسئلة هو لجلال صوم ذلك اليوم نظر الى  
عدم الفرق بين اليوم وما زاد عليه كالايام والشهر كما هو ظاهر خلاف جماعته ومتفق ما ذكره سابقا من ان يومه  
الفترة الاولى حتى يصح ان يتحقق ما ذكر من القول الاول في هذه المسئلة هو لجلال صوم ذلك اليوم نظر الى  
النوع لا بد من كون يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
بوجوده لم يغتسل في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
دونهما في خبر هذه المسئلة من استنادها على الجاهل الى الانسان فلا تشمل تلك الاخبار الجاهل الجاهل  
قبل اليوم فقام ناسيا للجنازة واستند الى الجاهل الى الانسان فلا تشمل تلك الاخبار الجاهل الجاهل  
وجميع الموارد من الجنب ليلادني ثم قام على صحيح وجوب عليه القضاء بحكم اخبار هذه المسئلة والاحكام

في بيان هذا الحكم عليه في الموضع الذي انقضاء قبل طلوع الفجر على وجهه كذا في قوله ثم نزل الغسل  
في قوله ثم نزل الغسل في قوله ثم نزل الغسل في قوله ثم نزل الغسل في قوله ثم نزل الغسل في قوله ثم نزل الغسل  
دون انقضاء يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
الغسل الذي لو فرض كونه في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
ذلك لغسل في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
النوم في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
على الغسل في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
كل وقت حكاه في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
عن الامكان في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
على يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
عن الشهر في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
واليوم الواحد في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
واما جاز على الغسل في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
يجب عليه القضاء في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
الفرق بين يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
يكون ايراد عليه في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
لكن في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
في الروضة من الجواب في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
من الناس في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
على القاعة وما الخبر الذي في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
منه في ان المتعد لا يثبت في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
الاول من الغسل في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
رجل اجنب في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
رجل اجنب في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
الفرق بين يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
الوجه في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه  
لولا ان في يومه من غير ان يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه ولا يغتسل في يومه











والحق بغير كفاية من المرأة من حسابها في ما عتق من شهرين متتابعين او اطفا سبعة  
 عند اكثر الاجسام او اخرجها لغيره من المقتدره او بعد اقله وقد عرفت انها ضعيفة ليست بركلة  
 حيلها من كفاية وقال ابن ابي عمير انها منيرة وسند الحديث بعض الصحاح هو سند رواه  
 ابن الاصح انها تامة ولا كفاية استقصاها للوفاة وشكا بالاصل قولنا ما يجب من اكلها في شهرين  
 بينه وبين غيره وهو كفاية الواجب استمرارية سببها انما انهم ان هذه الكفاية بدت او عرفت او  
 نشأت فان عجز عن الاكلين نشأت او صيام ثلثة ايام فاصيام فيها مرتب على غيره وهو السنة والبرهة عجز  
 بينه وبين غيره وهو كفاية وانما اكل المصرة الكلام في هذه المسائل لان غرضنا استيفاء اتمام  
 الصوم بجميعي تمام الكلام فيها في اولها انما قسم في كل الصوم بينه وبين التتابع الا ان الصوم  
 السنة والبرهة من التتابع وما في معناه من غيره او صوم رمضان وصوم حرام او صوم سنة او صوم  
 في الحج او صوم في غيره من غير انما العادة من التتابع بريد الصوم الواجب وهو ما لا ينفك عن  
 العادة بل هو في كل حال مما ينفك عن التتابع لفظا في قوله متتابعين في كل سنة او في كل شهر او في كل  
 اثم هذه عبارة شاملة على كل صوم في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 في كل التتابع والافراد الاربعة المستثناة لا يجب فيها ذلك اما الاول فيمنع المقال في التتابع في كل  
 يتأخر من غيره الزمان كصوم شهر رمضان والصيام الواجب في كل يوم من كل يوم من كل يوم  
 عليه هذا الصبر والصور اما الكلام في التتابع في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 الاعتكاف وكفاية رمضان وقضاة كفاية حلقها في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 حلق الرأس في كل الايام وصوم ثلثة الايام في كل نصف وصوم التماسية في كل سنة او في كل شهر  
 عند العجز عنها في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة في كل سنة او في كل شهر  
 عجز في الموضوعين لفظا في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة في كل سنة او في كل شهر  
 في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 فيها التتابع خصوصا في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة في كل سنة او في كل شهر  
 لاننا اذا قلنا استغفرنا ما كان عليه واستغفرنا ما كان عليه الى غير ذلك من الصوم في كل سنة او في كل شهر  
 رمضان كالصوم في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة في كل سنة او في كل شهر  
 خصاها الطعام او الصيام في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة في كل سنة او في كل شهر  
 وجوب التتابع في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة في كل سنة او في كل شهر  
 القدر منها اربعة في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة في كل سنة او في كل شهر  
 وغيره من غير انما العادة في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة في كل سنة او في كل شهر  
 لما عرفت من اجسامهم وجوب التتابع في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة في كل سنة او في كل شهر

في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 الطاهر او القليل او غير ذلك من المعلوم كونه من المراتب في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 المراد من قول الصادقة في صحيحها ان من صام كل يوم من الايام وكفاية اليوم من غير قسوة  
 على بعض الوجوه لا يبر او غيره ذلك وعلى كل حال ان كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 سقوط الجميع وعجز عن ذلك الا ان الصيام في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 يا ربنا لا تطلع من انكرا لحدك في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 الفتى في سنة على الاخر انما كفاية في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 الاجماع والاشهاد في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 التامة كذا ان انما كفاية في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 علم من ذلك كفاية في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 اليه في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 لم يبد التتابع واما ما ذكر من ان الصوم في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 على انما العادة بين من يصوم بل خصاها الطعام والصيام في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 الاستيعون كفاية في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 الايام متتابعة في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 الصيام في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 عجزه في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 الا ان يقال ان ذلك من كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 الغيبة على كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 من ان الاقتدار على هذا القدر فما هو الاثر في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 الصبر في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 كان من غير انما العادة في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 ولا دليل واما ما ذكر من ان الصوم في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 فيه انما العادة في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 متعلقا بالتتابع في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 عجز الا ان الصوم في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 الوقت في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 بالاولى في كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة

المتتابع  
 من كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة  
 لعدة من كل سنة او في كل شهر او في كل اثم هذه عبارة شاملة



























التابع وتخصيصها المذكور إنما هو من جهة كونه أكثر أفراد يحصل خبره لتتابع وانما قلنا ذلك لأنه لو كان لا يفقد  
كان عبارة عن إثباته لإصميم خبره ثم من حيث يعتد بصيابه وليس هذا هو المراد قلنا أنها ما وقع فيه  
السؤال عن الانطباع بعد مثل مخبره فاعتدنا ثلثاً بأعداد ستة عن رجل عليه صيام شهرين متتابعين  
فصام شهرين ورضي ما لم يقع عليه استحبابه وهذا القسم يطبق في الجواب على السؤال فصار حاصله الإجابة  
على الخبر والمازنا ما يقع من عدم إلهوته ما كلفه ويؤمنه أن يكون حكمه أيضاً في الخبر فاعلموا  
أن يكون عاصياً بقول التابع على ما ذكره هو من كونه واجباً وأما اعترافه في الشهر فمخبر عليه من صحيح  
ما نقله من الخبر طابقه لرواية الفضل من حيث المقتضى عن أبي عبد الله في رجل جعل عليه صوم شهر  
فصامه من غير شهرين يوماً ثم عرض له امرئ أن كان صام من غير شهرين فخلاله بقى ما بقي وإن كان أقل  
من غير شهرين يوماً المجزئ من يوم شرائناً وهذا المتن كما ذكره المصنف في الفصل في صورة إلهوته  
الانطباع قبل من غير شهرين يوماً وبغيره بعد من غير شهرين يوماً بالبناء والتمثيل والاستنباط في الأقل وهو  
اجتناب عن زور كالنساء الذي هو الانطباع غير غيره ثم يدل على وجوب الاستنباط في صورة عدم إلهوته بطريق  
أول الأربعة بالمعنى المذكور من عدم سقوط الزور مرة ما كان المطلوب من ذكره في جوابه بل فكيف يصح الاستنباط  
المعقوب وما ذكره من صورة التزام استلزام هذا السابق منها بصحة المذهب وكون الجميع عبارة واحدة  
بعد صير صفات الصوم الشامل للكفاءة وغيره في غير ذلك فتجوز عليه أن يصحبه المذكور على مثل  
ولأنه الدليل على كون الجميع عبارة واحدة ابتداءها والوجه الثاني من ذلك أما الأول فلأنه لو كان الصوم  
عدم قيام الدليل أو هو السابق في التبرير وما الثاني فلا بأس في الحكم بصحة التزامه بدلول الدليل  
ولا يرجح أن يصير صفات الصوم الشامل للكفاءة وغيره في غير ذلك فتجوز عليه أن يصحبه المذكور  
على وجه لا ينافي الدليل على كون الجميع عبارة واحدة ابتداءها والوجه الثاني من ذلك أما الأول فلأنه لو كان الصوم  
الاستناد إلى عدم قيام الدليل أو هو السابق في التبرير وما الثاني فلا بأس في الحكم بصحة التزامه بدلول الدليل  
الدليل ولا يرجح أن يصير صفات الصوم في غير ذلك فتجوز عليه أن يصحبه المذكور من أن لا يلزم انقطاع  
التابع وكون الجميع عبارة واحدة هو الاجتهاد في غير واحد الجميع فتجوز عليه أن يمنع بطلان الالتزام من أن  
كونه اتباع واجباً اعتدوا وان سرقه إجماعاً لولا أن كان من قبل قوله شهرين متتابعين نظر التتابع  
المراد من خبره من حيث تعليل نظر التتابع المراد من خبره من حيث ما هو كون اتباع مطلوباً من أن  
في الوجود التتابع في القضاء لا يعتد تركه اتباعاً لكون ما قلناه من إلهوته سداً لكثرة ما لا يرد فيها التبرير  
صيام أيام لم يكن صياماً في المشي وإجماع عليه يتناول التتابع ولو قلنا أنه على أن يصوم عشرة أيام متتابعاً  
في شهره من حيث أن اتباعه في المشي الموضوع قلنا ولا يصح صيام عشرة متتابعين وما الثاني فتدبر في  
كل الامور أن أقساماً ثلثة أو خمساً من خبره صوم شهرين متتابعين فصام شهرين أو الثالث شاكراً  
يوماً واحداً فزاد أن كان ذلك من غير قصد استغفار في الغلظ فيه ولعل الإجماع عليه ولا عليه ما ذكره

[illegible]















































وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُنِيبِ  
الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا

الا لا استغفنا من ذنوبنا  
على قدر كبر ذنوبنا

في نفس هذا الصنيع اليه ثم خرج فان شاعا دون شدة اضطرت له قلة وتما خفيا ذلك والقول في ذلك  
جميعا في الفناء الحق فانه قد بعد فتلان هذا العمل جسد ثم لعل التحير يطلق كما عولما الوارث  
أمكن بعد ذلك يحصل للحج سبب الخيال الفنى والعينان هذا الصانعان ليعاقلوا الجسد على الزمان  
الوارثين فيعملوا هذا صاحب قس ودل سفير في صلوة فيجب قصر الصوم وبالعكس الصلوة  
للجادة فان ذلك صانعنا ان المراء بالعكس هو العكس الفنى على كل سفير في قصر الصوم فيجب قصر  
الصلوة ودون الاصطلاح الذي هو العكس المستقر في زوال الابدان للفتاة على قولهم في ذلك  
اخراج ما وراءه لدخله في بعض يكون المستقر من موجب كطيرة فلا يكون في الاصطلاح وانما في ذلك يعلم  
انهم اختلفوا على قول الصلوة انهم بالكلية من الطرفين وهو قول السيد الفنى في الانتصار في كتاب  
الصلوة من الخلاف بين الزكيا في سقط من الصيام وهو قول الاصطلاح في بعض من قصر الصلوة  
وقال في ذلك الصلوة ان في عقد في التمسك في اقام الصلوة ما فاعطوا واختلف وان كل سفير في سقط من  
الصيام وانما في قصر الصلوة ان في ذلك ان المراء انها لمحاكم المهمة من الفصل بين الصلوة والصوم  
في صلوة الفتاة فانها لا تترك من عذبة الميسر في التمسك في الفنى وعند جميع اصحابنا ان من وجب على اقام  
الصلوة الصوم ولم يجب اقام الصلوة ولم يترك اقام الصلوة ولم يجب على اقام الصوم  
لم يترك اقام عكس الاصطلاح واحدة استصفاها اصحابنا وهذا الصلوة للفتاة فان يجب على اقام الصلوة  
التصديق في الصلوة فليط ذلك وبما لفتى في استصفاها للصلاة في بعض وهو الاطلاق والاتفاق  
ذلك ويجوز في هذا القول على المحدثين من ابوهم واولادهم في حجة اننا لم نذكر هذا في الفنى  
استثناء ذلك بالتصديق في الصلوة والصوم والاقام والاول في قصره في الفنى من زيادة مراء  
في بعضها بالوجه المذكور ان في الصلوة للماء في النهاية وان كان في الصلوة وجب على اقام الصلوة  
في قصر الصوم ان في ذلك في الصلوة للماء في النهاية ان كان في الصلوة وجب على اقام الصلوة  
الزمن للصلوة ويصل الصوم ان في ذلك في الصلوة للماء في النهاية ان كان في الصلوة وجب على اقام الصلوة  
لم يكن في التصديق في الصوم من كان سفر لم يترك في حجة في الرجوع في حجة في الاصطلاح وهو في  
في الصلوة ان في ذلك في الصلوة للماء في النهاية ان كان في الصلوة وجب على اقام الصلوة  
التصديق في الصلوة ان في ذلك في الصلوة للماء في النهاية ان كان في الصلوة وجب على اقام الصلوة  
الرجوع في الصلوة في بعض غائبة فاسم ان لم يبلغ العمل ان كان في الصلوة وجب على اقام الصلوة  
أمكن لم يتصل بالاداء كان العمل بالاداء الرجوع من يومه ومن عاد او لم يترك في حجة في الرجوع  
كل في الاداء الرجوع كل في يومه فمراد ان لاداء الرجوع من غائبة كان في حجة في الصلوة والاقام  
ودون الصوم وان لم يترك في الرجوع ان في ذلك في الصلوة للماء في النهاية ان كان في الصلوة وجب على اقام الصلوة  
للقصر بين الصلوة والصوم وهو كذا في الاقام في ذلك في حجة في الصلوة للماء في النهاية ان كان في الصلوة وجب على اقام الصلوة















والنصوص الكافية وانما هي  
عنها

اصحابنا على ما يرون على اربعة اقسام وعلى الاول ان السبب من قبل المنوع وعلى كل تقدير لا وجه للاستدلال  
بعدم صحة الاستدلال بالبرهان في نفسه وان كان حجة من شرط المحجة غير ما مر من قبلها ولكن ادعاء البرهان في  
تفسيرها من غير ما كان في الاول من المقبول فيكون انما هو من قبل المنوع او وصف يكون الموصوف حجة عبارة عن ادعاء  
الموصوف بالصفة وما ذكره بقوله ولا نعلم ما هو على الصوم سقط عنه ادعاء قضاء فبذلك امرائهم في وجه على وجه الاستدلال  
المتكبر والافتقار الى الادلة وجعل الادلة لا ينظر في سقوط لعدم لزوم التكليف بالاطاعة بالنسبة اليه  
وجريان ما نطق بان من فاستد في صفة فليقتضها كما فاستد ولا نعلم ذلك او الدليل الخسوس للمدعي الشخصية  
لما قدوة وما ذكره بقوله والكفاية اما ان يكون فعل واجباً وسقط عنه التكليف فغيره لم يكن له  
بالصفة وما نطق به من ذلك والمسقط عنه فغيره ما بالصفة في الية التكوينية وهي على تقديره لا نعلم  
حكم هذه المسألة مختص من طبق فيكون القديرة بدلالة الصوم وانما ذكره من ذلك باصل البرهان في قوله لا وجه  
مع ورود الاخبار الصحيحة المختصة للضعف من الصوم الشامل للمعنى حصول المشقة ان الشبهة من قوله لا وجه  
بالدليل وانما ذكره من ذلك بالضعف لا يستلزم الحجة فغيره ان المثلث المطلوب للشيخ انما هو عدم اضعف الله في قوله  
وصدق على كل واحد منهما دون الاستدلال بغير القديرة ويقصود ان وجه لان يقول ان الضعف لا يستلزم الحجة  
ولكن يوجد في حقه وهو غير المشقة الشبهة وانما ذكره لا يصرف الاستدلال بالطوارق والاستدلال الذي  
الاحتياط انما هو التمسك بالدليل العقلي وما ذكره انما هو سقوط قوله في التمسك به وانه غير مسلم ولو كان عاملاً  
بالكثرة لاصح من ذلك من وجه السقوط من مفهوم اضعف ليس حجة بضاعة المصنف او ما فيها من غير ما ذكره في تفسير  
الاية وانما ذكره من ان نفي الحجج فيهم من شذوذ التكليف فهو منوع وما ذكره ان القوي هو القول بوجوب  
عقد الصلوة مطلقاً من غير فرق بين القسمين وايضا ان القوي هو القول بوجوبه في استحبابه لان محل الحجة  
على الاستحباب اولى واظهر من تقديره اخبار المداخلة عدم التمكن وتفسيره في المداخلة التمكن مع عدم الالتماس  
الفاظ على كل شيء من تقديره في المقام في وهو ان المداخلة انما يمكن بالقضاء وجب على كل شيء  
يعود قوله من فاستد في صفة فليقتضها كما فاستد في المشقة وصف هذا القول بان المشقة ليس كذلك فقد يقال في  
المداخلة ان نفي الحجج على بن الحسين بوجوبه القول بعدم وجوب القضاء وقال الشيخ في ذلك والشيخ الكبير والمرأة الكبيرة  
اذ حججوا على اصحابنا انهم اختلفوا في كل يوم يتدين من طعام فان لم يقدر فيقصد ذلك الحكم فيجب على المصنف  
ولا يقدر على الصوم ولا يرجع في ذلك وليس على واحد منهم القضاء انهم وطبقه لبيانها ببعضها عبر في النهاية  
وقال سلمة في المراسم المضطر على الشدة اخر ما حجة عليه من كل يوم من الطعام وهو انهم في المراسم والنفق  
يطبقون الصوم بغير عظمة والمعاملة في الموضع الثاني انهم على ادعاء او انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو  
كفاية وهو انهم في المراسم المضطر على الصوم وادعاء الطائفة التي لا يرجع في ذلك والنفق من جهة القضاء  
كل من اضطر لعدة ايام كما ذكره في المراسم في طاعة او باج يكون حصراً اكثر من سفره انتهى فان قلت  
الاقول ان النكاح لا يعمل الا على خلافه فليكون الحكم عدم وجوب القضاء فيها وان لم يفرق بين ما هو وجوب الكفاية

في الحجة

في الضرر الاول عدم وجوب القضاء في ذلك وكل من في السرائر القول في الحامل والمرضع عدم وجوب القضاء  
عليها فقال في ذلك وجب على صاحبها ان لا يرضعها عليها وهو ان يرضعها في حقها من كل يوم من كل يوم من كل يوم  
في السرائر وجب على صاحبها ان لا يرضعها عليها وهو ان يرضعها في حقها من كل يوم من كل يوم من كل يوم  
او يرضعها على انفسها او على اولادها او على غيرها او يرضعها في حقها من كل يوم من كل يوم من كل يوم  
الصفة رواية ان الراعي ان يرضعها في حقها من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم  
قوله ان النكاح في السرائر وجب على صاحبها ان لا يرضعها عليها وهو ان يرضعها في حقها من كل يوم من كل يوم من كل يوم  
الجهة الصحيحة فليكن ذلك في حقها من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم  
الطاهر كمن يرضعها في حقها من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم  
اعتبار كمن يرضعها في حقها من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم  
من طعام وهذا حكم الشيخ الكبير في الطاهر في الصوم بغير شدة يدخل على الضرر ما عظم فما اذا لم يضره اصلاً ولا شيئاً  
في ان الصوم ولا كفاية عليه والمعاملة في الموضع انما كانت على ردها او على تركها من كل يوم من كل يوم من كل يوم  
انهم في قول العلامة في انما في الشيخ الكبير في الحجة الكبيرة اذا حججوا على اصحابنا انهم اختلفوا في كل يوم من كل يوم من كل يوم  
في القضاء بقوله في الشيخ الكبير في الحجة الكبيرة في الصوم بغير شدة يدخل على الضرر ما عظم فما اذا لم يضره اصلاً ولا شيئاً  
وقال الراعي ان يرضعها في حقها من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم  
سابق لاعتبار وجوبه في ذلك الصلوة في اجزاء الصلاة في حقها من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم  
جاءت من غير ما حجة واختاره في ذلك وتفقوا على عبارة وجوب القضاء عليها مع التمكن كما في قوله في المراسم وهو  
مكمل لا خلاف في الرواية المتضمنة للسقوط انتهى وانما في الرواية الى الحجة بغير شدة يدخل على الضرر ما عظم فما اذا لم يضره اصلاً ولا شيئاً  
حيث وقع التصريح فيها بنفي القضاء عن الشيخ الكبير في المراسم وفي قوله في المراسم وفي قوله في المراسم وفي قوله في المراسم  
يجوز عن بعض اصحابنا ان يرضعها في حقها من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم  
قوله ان كان من يرضعها في حقها من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم  
الشيخ او انما في المراسم والمعاملة في الموضع انما كانت على ردها او على تركها من كل يوم من كل يوم من كل يوم  
ويقتضيه كل واحد من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم  
لما كان هو عدم التمكن من القضاء في ذلك الموضع في الشرع فغيره من ادعاء صاحبنا في بيان السقوط عن عدم  
التمكن والحاجة الى السبب انما هو صورة التمكن وفي المشقة انما هو في قوله انما في المشقة انما هو في قوله انما في المشقة  
الاستدلال في الرواية ان نقصان فليقتضها في ذلك الموضع من القضاء بالمشقة الى الموضع انتهى في القول في الاستدلال  
من قوة وان كان الاصل هو القضاء في ذلك الموضع في الشرع فغيره من ادعاء صاحبنا في بيان السقوط عن عدم  
والفاظ من الرواية في جواز اضطراره من غير حجج عن الصوم ام شئ عليه بغير شدة وسواء يرجع في ذلك في قوله في المراسم  
واما العطاء الذي يرجع في ذلك فانما هو في حقها من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم



الاعتباران قدان على الاجتماع على جوار الاضطرار مع عدم رجاء البر بطريق اولى وحكى الاجتماع على الجوار  
يقول مطلق من المتفرع غير كذا لم يخلو من جهة القضاء والكفارة على قولنا لاجلها انما يجب على الكفارة  
كل يوم بعد القضاء اذا اتفق البر وهو قول المصنف هنا وفي المختار انها اذا كان العاطش مريضا  
الزوال وجب على صاحب القضاء بعد البر ولا كفارة وان كان غير مريضا الزوال وجب عليه الكفارة  
دون القضاء والكفارة في كل يوم من كسبه وانما اذا كان مريضا الزوال وجب القضاء والكفارة  
وان كان غير مريضا الزوال وجب الكفارة دون القضاء حكمه على الشيخ وانما اذا كان مريضا الزوال  
وجب القضاء والكفارة وان كان غير مريضا الزوال لم يجب القضاء والكفارة وهو مذهب سائر الناس  
ما ذهب اليه في جميع المقاصد فقالوا ما دعا العاطش وهو مريض فله ان لا يبرئ من وجوبه صاحب فانه يبرئ  
من برئه لم يجب الكفارة ولا القضاء وان برئ على خلاف الغالب ولو لم يكن ما يؤسس برئه فلا كفارة  
وعليه القضاء انتهى واختاره في هذا القول سائر حجة القول الاول اما جواز الاضطرار في ان يكفيل  
بشروطها الواسع فيقطع العجز وكذا مع المشقة الشديدة لان العسر يسره الله تعالى في كل وجوب  
الكثير فعليه في جميعه بغير سلم وتحت كل واحد معنى الشيخ الكبير والذى به العاطش عن كل  
يوم بعد قضاء ما على وجوب القضاء بعد البر في كل يوم من مرضه وانما في كل يوم من مرضه  
تفصيلا من ايامه وانما استكمل في جميعه ان مقتضى الرواية سقوط القضاء بطريقه في كل يوم  
عليها انتهى وهذا الكلام يعطى الميل الى سقوط القضاء وهو عين على ان الرواية المذكورة تخص  
من قوله ثم من كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر وهذا اما في الرواية في تعليل القضاء  
الى الجوار على الاشكال المذكور بانفسه لان مريض يشمله عموم ما دل على وجوبه في حقه ونفسه على الجوار  
في الصحيح محمول على وجوب العجز عن استمرار المرض وعدم برئه جميعا بينه وبين ما فيه رجاء الشفاء  
وقطع بينه وبين الصحيح لظنه انه ليس له مرض بهما معا مرضا اليوم ومخصوص مطلقا يكون الصحيح  
بالقديم اولى لان خصوصيته لهما في النسبة لا خصوص المرض واما ما بالنسبة الى انقطاع استمرار  
فانما كانا انما في الاضطرار الى انقطاع المرض خاص والاضطرار الى عدم فكله يخصصا لهما  
صاحبه فلا بد من الجمع ولا يسلح مع اليوم دون الصحيح لظنه انه ليس له مرض بهما معا مرضا اليوم  
خلافا لغيره فانه في غير مريضه في الصحيح به وجوبه على صورة بقاء المرض واستمراره قبل بعض المتأخرين  
الى العمل بالطلاق الصحيح ويخصص اليوم به فيه ما قبلته فيمكن المناقشة فيكون وجوبه على  
ان قد تقرر في علم الاصول انه يجوز طرح احد العامين من وجه عند تعارضهما لان العاطش  
انما هو في صورة الاجتماع فلو طرح احدهما لم يترك في صورة الاضطرار الذي هو داخل في الرواية لان  
الصام والامر العام الا في صام هذا اليوم فلا بد من علاج العاطش بطريق لا لا يترك فيها  
لخصص الا في هذا الذي يجب من احدهما تخصيص الاخر من سبب عين نفع الكلام ثم فان قطعنا

هل يصح تركه يكون احد امرين الاول ان يتركه في كل يوم من مرضه في كل يوم من مرضه لان قطعنا  
قطعة لا لا يصح تركه في كل يوم من مرضه في كل يوم من مرضه لان قطعنا  
في الاخر واحد من اجنب عن مرضه لان لا يتركه في كل يوم من مرضه في كل يوم من مرضه لان قطعنا  
قطعة واحدة من اجنب عن مرضه لان لا يتركه في كل يوم من مرضه في كل يوم من مرضه لان قطعنا  
ما ذكره من شهره لا بأس بها الصلابة للكشف عن المراد اللفظي وانما ان ما ذكره من كون قوله  
تعد من ايامه انما يخص من الصحيح من مرضه لان الاضطرار على حكمه في كل يوم من مرضه لان قطعنا  
اخر يوم من ايامه انما يخص من الصحيح من مرضه لان الاضطرار على حكمه في كل يوم من مرضه لان قطعنا  
وانما تفهم ذلك من حكم العقل بان مرضه وجوب العلة الواضحة للتكليف لا يصح تحقيق التكليف في مرضه  
استمراره في ذلك كونه هذه المسألة من مرضه لانها مستمرة على كونه لفظا بمعنى غير اتمام الوجوب  
فيها وانما هو خلاف ذلك لان المراد بها ايام غير ايام المرض وحيث لم يقطر الا على الاضطرار  
صورة ان يتركه في كل يوم من مرضه لان الاضطرار على حكمه في كل يوم من مرضه لان قطعنا  
الصحيح بملفقه ما لا بد من العطف وهو ليس بقيد للصحيح من مرضه لان الاضطرار على حكمه في كل يوم من مرضه لان قطعنا  
الشأن ما على وجوب القضاء في الشئ الا في مرضه لان الاضطرار على حكمه في كل يوم من مرضه لان قطعنا  
كثير من المرض وما على نفى الصفة فيه ما ذكره في نفسه بقوله لان الاصل بقاء المرض لان مرضه  
فلا يجب عليه كفارة مع قضاء كثيره انتهى وما على وجوب الكفارة في الشئ الا في مرضه لان الاضطرار على حكمه في كل يوم من مرضه لان قطعنا  
التذكرة بقوله ما اذا صدق لغيره من الصيام ولقول الصادق فيمن ترك الصيام ما اذا كان  
من مرضه فانما يبرء فليجهد وان كان في كل يوم من مرضه لان الاضطرار على حكمه في كل يوم من مرضه لان قطعنا  
اياه وقضاء فكان عليه الصلة كما لو استمر بالمرض وماراه محله من سلم في الصحيح لاصحت  
البحر فيقول الشيخ الكبير والذى به العاطش لا وجب عليها ان يقطر في شهر رمضان في كل  
كل واحد من كل يوم من مرضه لان الاضطرار على حكمه في كل يوم من مرضه لان قطعنا  
واما سقوط القضاء فلا يتركه من الصيام وانما يتركه من مرضه لان الاضطرار على حكمه في كل يوم من مرضه لان قطعنا  
والفصل بطريقه في كل يوم من مرضه لان الاضطرار على حكمه في كل يوم من مرضه لان قطعنا  
في كل واحد من كل يوم من مرضه لان الاضطرار على حكمه في كل يوم من مرضه لان قطعنا  
وما على سقوط القضاء من مرضه لان الاضطرار على حكمه في كل يوم من مرضه لان قطعنا  
من القول السابق واجاب في كل واحد من مرضه لان الاضطرار على حكمه في كل يوم من مرضه لان قطعنا  
اما الشئ الاول فيجب ما عرفت في الشئ الاول من ما يتركه ما على الشئ الثاني من الصيام  
البرائة واجاب عنه في قوله ان الاضطرار انما اجاب بها مع عدم ما يتركه ما عرفت في قوله  
القول الخامس فلم يفتقر على جميع المقاصد ولا في غير من التحقيق ان الاضطرار لخصصه







بعد هذا الفصل هو المسمى بـ **كتاب النفس** على ما يصرح به بعض الحق الشيخ في الدين وبعض من تأخر عنه لكن عبارة **كتاب النفس**  
 والمستقر في هذه النسخة في النسخة الأولى **كتاب النفس** والمقرب والمزج القليل من **كتاب النفس** إذا فتاح الله أعينهم فاعلموا  
 القضاء بالخلق بين علماء الإسلام وأكثرت عليها لكن في هذا الموضع هذا الموضع من **كتاب النفس** ما يفتقر إلى  
 واجبة وأشد ذلك الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 الرواية بل كما كان الظاهر من قوله لا يلهي الا يطيقان الصواب فيحق الحق على النفس انتهى والأخرى هو **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 الصحيح المذكور بل قد يشترط في **كتاب النفس** ان يكون **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 لا يمكن ان يكون ذلك داعيا الى ضعفه فيحصل من **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 فيحصل من ضعفها المثل **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 الترخيص في كتابه من مزار **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 خاصة على ما قيل في الاطلاق في الصحيح المذكور ان **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 على نفس المذاهب في **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 خاصة فلا بأس بالفرق بين أفرادها في وجوب التمتع القضاء وعدمه وليس فيختلف المذاهب على العلم كما هو واضح  
 او الامتناع من عدم وهو **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 في الافعال التي هي محل البحث ما هي المنع من مودة ان لا يحال العقل في ادراك ذلك بحيث يحصل ذلك من بعد  
 عن ظاهر الدليل الشرعي كدعوى ان **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 خلافا على ان **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 انما في ذلك لا فرق في ذلك بين **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 كان **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 شريبه وله ونحوه فان كان وجب **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 لا يحال لا تكاد اطلاق **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 ولا يلزم المتابعة والمتميز على الظاهر الا ان يقوم غيرها تعاملا انتهى **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 صحيح بخلافه من **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 والقائم مقامها من **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 بالصحة وطرح **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 ولكن **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 قبل الامتثال مقامها من **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 ولو طلبت الاجنبية فبما لم يجب تسليمها جاز الاطمار انتهى في ذلك **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 الطفل من **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع

والاعمال

مقامها

فيجب طلبها من مقامها

تدبر عند فهمه **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 وهو ان **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 هي خسارة على **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 في **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 وترجع فان طلبت الاجنبية فبما لم يجب تسليمها جاز الاطمار انتهى في ذلك **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 طلبت **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 التي **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 لو تم صلاح **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 استرعت **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 لم يجب تسليمها **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 اظهر **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 الرابع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 وذلك **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 ذات **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 ان يتصور **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 المراد **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 قوله **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 والمتميز **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 وسواء **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 من **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 بوجه **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 هذا **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 الذي **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 والسبح **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 استدل **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 ان **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 الصلاح **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع  
 الفرق **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع **كتاب النفس** في هذا الموضع

الكمال

لو كان كلامه في بعض  
 كتاب في مقامه الاكبر  
 القلي من الطعام والشراب



ذي العطار لو لم يجدك عن ابي عبد الله في الرجل يصيب العطش حتى يخاف على نفسه قال بشر بقبضه  
 ما يسب من قدره لا يشترط حتى يري وجهها الاكثر على الكراهة لاطلاق الرخصة في الاطعمة ليس هو حكم  
 الضام كما يقصده في هذا الاضطرار الشافعي والجمهور وقد اختلف فيه فذهب الشيخ الى التحريم خلافا  
 للاكثر كما في حديث اخبرنا الكراهة جازما لقولنا انما يحرم من سنان قال قلت لابي عبد الله  
 عن الرجل يافق في شهر رمضان ويصير جارية اقله ان يصيب منها بالتهام فقال سبحان ابا عبد الله  
 حرمه شهر رمضان انما قيل في الرجل يافق في شهر رمضان ويصير جارية اقله ان يصيب منها بالتهام فقال سبحان ابا عبد الله  
 نعم قد مرخص في الاطعمة القصير رحمة وتخيلا لموضع حب والصب والسرور والسرور  
 ولم يخص له في جملة النساء في الشهر رمضان واجب عليه قضاء ايامه ولو لم يملك  
 قضاء تمام ايامه اذا لم يملك في شهر رمضان ما فعل في شهر رمضان ما فعل  
 الا القوت وما اشرك كل لوقى من رايته هذا من سنان قال قلت لابي عبد الله في الرجل يافق في شهر رمضان  
 رمضان بالتهام في الشهر رمضان هذا من شهر رمضان ان لم يملك في الشهر رمضان هذا من شهر رمضان  
 سلم عن ابي عبد الله في الرجل يافق في شهر رمضان في الشهر رمضان في الشهر رمضان في الشهر رمضان  
 انما في الشافعي الجمع بين ما تقدم من اخبار المنع وبين ما تضمنه الاذن في ذلك كحجته من ان يملك  
 ابا عبد الله عن الرجل يافق في شهر رمضان في الشهر رمضان في الشهر رمضان في الشهر رمضان  
 انما في الشافعي الجمع بين ما تقدم من اخبار المنع وبين ما تضمنه الاذن في ذلك كحجته من ان يملك  
 شهر رمضان في الشهر رمضان في الشهر رمضان في الشهر رمضان في الشهر رمضان في الشهر رمضان  
 الاخبار والمحل على من غلبته الشهوة وعلى من غلبه الايمان وهو بعيد فالاولى الجمع على اخبار المنع  
 على الكراهة خاتمة في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 وتبعد عن بعض ما تقدم من اخبار الكراهة في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 اذا دخل الشهر على من لم يملك في الشهر رمضان في الشهر رمضان في الشهر رمضان في الشهر رمضان  
 الا انما افضل ما ظهر ان هذا القول متاخر لقولنا الكراهة من وجهين احدهما ان لا يقول بكونه كراهة  
 بل يقول بكونه الا انما افضل ما ظهر ان هذا القول متاخر لقولنا الكراهة من وجهين احدهما ان لا يقول بكونه كراهة  
 انما في وجه القول ان اصل ابا عبد الله الشافعي في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 انما يقرب الدلالة انتم حكمه في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 من ايام انتم تقصرون بقوله بريدكم بالسر لا بريدكم بالسر في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 السرور في الاطعمة لا يشترط في الاطعمة الا يشترط في الاطعمة الا يشترط في الاطعمة الا يشترط في الاطعمة  
 يمكن المناقشة في بيان ظاهر قوله رمضان او على سفر هو ان يكون حاله في شهر رمضان او في شهر رمضان

في ايام شهر رمضان

فلاتا في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 على من يملك في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 بعد ذكره الاية وهو عام في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 الثالث ما تقدم في الشهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 حكم العمل في الايام منها ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله عن الرجل يافق في شهر رمضان  
 شهر رمضان وهو صائم في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 غاربه وان من سافر في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 في الاطعمة بهذا الكلام لا يشترط في الاطعمة الا يشترط في الاطعمة الا يشترط في الاطعمة الا يشترط في الاطعمة  
 وكون حكمه جواز الاطعمة في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 في الاطعمة لان هذا الحكم انما هو بعد ثبوت كونه من وجوب القصر في الاطعمة الا يشترط في الاطعمة  
 على المرتبة لسا بقوله في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 على من اسلم من رجل في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 انما في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 هلكه ليس له ان يخرج في الاطعمة في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 وقصته في الشهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 القول الثاني وجوه القول قوله في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 قلت لابي عبد الله عن الرجل يافق في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 سبيل الله او ما تقدم من اخبار الكراهة في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 للصوم فلا يجوز له الاطعمة في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 لكن المسافر لم يشهد فلا يتناول الاطعمة في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 الشهر من اهل البيت في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 ان من حضر عند اهل البيت في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 ان من حضر عند اهل البيت في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 ما اذا خرج عن حكمه فلا يتناول الاطعمة في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 ما اذا خرج عن حكمه فلا يتناول الاطعمة في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 حذيفة السدوسي في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 الكلام في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 غيره وكلاهما صحيح وان كان قد جرى على خلاف الاصطلاح الا ان سائر كلامه لا يوجب في شهر رمضان في شهر رمضان

في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان







